

**أثر التعديلات فى شكل ومحتوى تقرير مراقب
الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (570)
المعدل لسنة 2015 بشأن الإستمرارية على قراري
الإستثمار ومنح الإئتمان: دراسة تجريبية**

د/رضا محمود محمد عبد الرحيم

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

والجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني

ملخص البحث

أصدر مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولي IAASB معيار المراجعة الدولي (ISA 570) المعدل لسنة 2015 كتعديل لنفس المعيار الذي سبق إصداره سنة 2008. وجاءت تلك التعديلات تلبية لطلب الكثير من أصحاب المصالح بصفة عامة والمستثمرين ومانحي الائتمان بصفة خاصة. وقد اشتملت التعديلات فى المعيار على تعديلات تخص الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات فى سياق حكمه على سلامة تطبيق الإدارة لأساس الاستمرارية Going Concern، وتعديلات تخص استنتاجاته وأثرها على تقريره.

ونتيجة للتعديلات فى شكل ومحتوى المعيار الدولي للمراجعة، الخاص بالاستمرارية، سيختلف المحتوى المعلوماتي، الذي سيتضمنه تقرير مراقب الحسابات، فيما يتعلق بحكمه على مدى ملاءمة تطبيق الإدارة للاستمرارية كأساس محاسبي، وبالتالي من المتوقع أن تؤثر تلك التعديلات على قراري الاستثمار فى الأسهم ومنح الائتمان للشركات، مقارنة بنظيره المصري الساري الآن.

وتوصلت الدراسة إلى أن التعديلات فى شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وفقاً لـ ISA 570 المعدل لسنة 2015 يؤثر معنوياً على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى مصر لما يوفره المعيار المعدل من زيادة مسؤوليات مراقب الحسابات التي يحتاجها أصحاب المصالح بصفة عامة والمستثمرين ومانحي الائتمان بصفة خاصة. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتأهيل كل من المستثمرين ومانحي الائتمان على العلاقة محل الدراسة فى ظل المعيار المعدل بشأن الاستمرارية، بينما لا يوجد تأثير لخبيرة المستثمر على قراره بالاستثمار، سواء فى ظل المعيار المعدل أو الحالي بشأن الاستمرارية، يعكس النتائج بوجود تأثير معنوي لخبيرة مانحي الائتمان على قرار منح الائتمان فى ظل المعيار الدولي المعدل بشأن الاستمرارية. وأخيراً توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لمتغيري التأهيل العلمي والخبيرة معاً على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى ظل المعيار المعدل أو الحالي بشأن الاستمرارية.

الكلمات المفتاحية: الاستمرارية، معيار المراجعة الدولي ISA570 المعدل لسنة 2015، قراري الاستثمار ومنح الائتمان، الأحكام المهنية لمراقب الحسابات.

Abstract

The IAASB Board issued the revised International Standards on Auditing (ISA 570) for the year 2015 as an amendment to the same standard that was previously issued in 2008. These changes came in response to the request of many stakeholders in general, investors and creditors in particular. The procedures in the standard included amendments regarding the procedures that the auditor performs in the context of his judgment on the sound application of management by the basis of going concern, and modifications related to his findings and their impact on his report.

As a result of the modifications in the form and content of the International Standard for Auditing on Going Concern, the informational content, which will be included in the auditor's report, will differ with regard to his judgment on the appropriateness of management's application of the Going Concern basis of accounting, and therefore it is expected that these amendments will affect the decisions to invest in stocks and give credit to companies, Compared to his Egyptian counterpart now in force.

The study found that the amendments in the form and content of the auditor's report on Going Concern, according to ISA 570 amended for the year 2015, have a significant impact on investment and credit granting decisions in Egypt as the revised standard provides an increase in the auditor's responsibilities needed by stakeholders in general and investors and creditors in particular .The study also found that there is a significant effect of qualifying both investors and creditors on the relationship under study in light of the modified standard on Going Concern, while there is no effect of the investor's experience on his decision to invest, whether in light of the modified or current standard on Going Concern, contrary to the results with a significant effect of experience Credit granters have a decision to grant credit under the revised International Standard on Going Concern. Finally, the study found that there is no significant effect of the two variables of scientific qualification and experience together on investment and granting credit decisions considering the modified or current standard regarding Going Concern.

Keywords: Going Concern, Revised IAS 570 for 2015, Investment and Credit Granting Decisions, The professional judgments of the auditor.

1 - مقدمة

يعتبر تقرير مراقب الحسابات القناة الرئيسية التي يقوم من خلالها بتوصيل المعلومات عن عملية المراجعة لمستخدمي القوائم المالية (Chen et al., 2016). ويعد الرأي الفني لمراقب الحسابات المنتج النهائي الذي يوفر توكيدا إيجابيا Positive Assurance بشأن تأكيدات الإدارة Management Assertions بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة (علي، 2013). وحتى يتسنى لمراقبي الحسابات تحقيق الهدف من عملية المراجعة فإن عملهم ينطوي بالضرورة على سلسلة من الأحكام المهنية Professional Judgments وفقا لمجموعة من الإرشادات والتوجيهات التي تتطلبها معايير المراجعة، لترشيد وتقنين هذه الأحكام. ولعل من الأحكام المهنية التي لاقت اهتماما من واضعي المعايير الأمريكية والدولية والمحلية للوفاء بمتطلبات مستخدمي تقرير مراقب الحسابات ما يتعلق بمسئولية مراقب الحسابات بشأن استمرارية منشأة عميل المراجعة (Dong et al., 2015; Bierstaker & DeZoort, 2019).

ويعتبر النموذج الحالي لتقرير مراقب الحسابات تقريرا نمطيا ذو محتوى معلوماتي قصير يصف القوائم المالية الخاضعة للمراجعة ومسئوليات الإدارة ومراقب الحسابات (عرفه ومليجي، 2013). وعلي الرغم من تعدد الكتابات حول تقرير مراقب الحسابات باعتباره أداة لإضفاء الثقة على القوائم المالية، إلا أن هذه الكتابات اتجهت نحو توحيد التقرير حتى يسهل فهمه من قبل مستخدمي القوائم المالية واكتشاف أية موضوعات غير عادية (Adiloglu & Vuran, 2011). كما تؤكد هذه الكتابات أن تقرير مراقب الحسابات هو الوسيلة الرسمية المستخدمة لتتقيف وإعلام مختلف مستخدمي القوائم المالية حول تعزيز مصداقية المعلومات المالية التي ينتجها ويوصلها نظام معلومات المحاسبة المالية (Fakhfakh, 2016).

وبشأن المحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية بشكله الحالي، فإنه لا يعتبر ذا محتوى معلوماتي للمستخدمين إلا إذا تضمن معلومات جديدة لم يتوقعها السوق، ولم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، مثل معلومات خاصة بصعوبات في الحصول على مصادر تمويل، أو متعلقة بخرق شروط المديونية، لأنها معلومات داخلية خاصة بالعميل يصعب على أصحاب المصالح الوصول إليها، فيكون لتقرير مراقب الحسابات في تلك الحالة، قدرة أكبر على توفير معلومات ذات صلة لأصحاب المصالح، وذلك لانفراده بتلك المعلومات الداخلية، مما يزيد من قدرته في الحكم على جودة المعلومات، التي توصلها القوائم المالية لمستخدميها. حيث يعتمد معظم

أصحاب المصالح على رأي مراقب الحسابات، كما يظهر في فقرة الرأي فقط، دون قراءة تقرير مراقب الحسابات كاملاً (Brunell et al., 2016).

ونظراً للانتقادات العديدة التي وجهت إلى المحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات (Zéman & Lentner, 2018)، فقد أعطي الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أهمية خاصة لتقرير مراقب الحسابات، حيث قامت هذه الجهات بإصدار العديد من المعايير والتعديلات بشأن شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات. وأصدر IAASB في يوليو 2013 (IAASB, 2013) مقترحاً بإجراء تعديلات على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية، لتحقيق عدة أغراض منها زيادة المحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات، وتوفير المزيد من الشفافية بشأن عملية المراجعة.

بالإضافة إلى ذلك قام IAASB بإصدار التعديلات النهائية، التي تستند في جوهرها على تعديل معيار المراجعة الدولي ISA 700 بشأن تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية، وما يترتب على ذلك من إجراء العديد من التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات، منها ISA 570 المعدل لسنة 2015 بشأن قيام تقرير مراقب الحسابات بالتقرير عن مدي سلامة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية. وهو الأمر الذي لم يحدث في مصر حيث لا يوجد تنظيم مهني في مصر ومنذ اصدار معايير المراجعة المصرية عن غير ذي صفة مهنية، في 2008 لم يتم تعديلها حتى الآن (IAASB, 2015).

2- مشكلة البحث

نتيجة للتعديلات التي أدخلها IAASB على المعيار الدولي (ISA570) لسنة 2015، سيختلف المحتوى المعلوماتي، الذي سيتضمنه تقرير مراقب الحسابات، بشأن حكمه على مدي ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية، عن نظيره المصري الحالي الصادر في 2008، والمتوقع أن تؤثر تلك التعديلات على إدراك أصحاب المصالح خاصة المستثمرين ومانحي الائتمان لمساحة فجوة التوقعات في المراجعة الخارجية من جهة، وأيضاً قراراتهم بالاستثمار في أسهم الشركات ومنحها الائتمان من جهة أخرى (Bundy, 2019; Bédard et al., 2019; Bava & di Trana, 2019; Akande et al., 2020; Casterella et al., 2020; Dhaliwal et al., 2020; Maffei et al., 2020). ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما هي أهم التعديلات التي أجريت على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات والتي جاء بها معيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل ومبرراتها من وجهة نظر المستثمرين بالأسهم ومانحي الائتمان؟ وهل تؤثر التعديلات الجديدة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار ISA 570 المعدل بشأن الاستمرارية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان في مصر؟ وهل تختلف هاتان العلاقتان باختلاف مستوى تأهيل وخبرة المستثمرين ومانحي الائتمان في مصر؟

3- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل واختبار أثر أهم التغيرات والتعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية، على قراري الاستثمار ومنح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

4- أهمية ودوافع البحث

يكتسب البحث أهمية علمية وأكاديمية لكونه يركز على التعديلات الجديدة في معيار المراجعة الخاص بالاستمرارية، والذي تم تطبيقه على القوائم المالية التي تم مراجعتها بدءاً من 2016/12/15 في كثير من الدول وهو بذلك يساير البحوث الأجنبية في هذا المجال ويدفع في اتجاه البحوث المحاسبية المستقبلية. وترجع الأهمية العملية للبحث من خلال إجراء اختبار تجريبي في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية على مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين ومانحي الائتمان، وذلك لاختبار أثر التعديلات الجديدة بشأن الاستمرارية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار 570 المعدل لسنة 2015 على فهمهم وإدراكهم للهدف من عملية المراجعة وواجبات ومسئوليات مراقب الحسابات، وطبيعة ونطاق ومحددات ومشاكل عملية المراجعة، مما سيضفي مزيداً من الثقة والمصداقية لتقرير مراقب الحسابات والذي سيؤثر حتماً بالإيجاب علي قرارات مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة، والمستثمرين ومانحي الائتمان بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بدوافع البحث، فرغم كثرتها إلا أن أهمها، ندرة البحوث المحاسبية في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية التي تناولت أثر التعديلات الحديثة بشأن الاستمرارية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات، وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل، تجريبياً على قراري الاستثمار ومنح الائتمان، ويمكن أن تشجع نتائج البحث الجهة المصدرة للمعايير في مصر على تعديل معيار المراجعة المصري (الحالي) بشأن الاستمرارية، ليوافق التعديلات التي جاء بها (ISA 570) المعدل

لسنة 2015. وأخيرا من دوافع البحث اختبار فروضه تجريبا متلافيا عيوب الدراسات المصرية السابقة التي كان معظمها ميدانيا باستخدام قائمة الاستقصاء.

5- حدود البحث

يركز هذا البحث على دراسة واختبار التعديلات الحديثة بشأن الاستمرارية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 على قراري الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة ومنحها الائتمان، مقارنة بمعيار المراجعة المناظر، والساري الآن في مصر. وبذلك يخرج عن نطاق البحث اثر التعديلات الأخرى لمعايير المراجعة الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات (مثل ISA 700 ، ISA 701 ، ISA 705 ، ISA 720) وكذلك القرارات الأخرى بخلاف قراري الاستثمار ومنح الائتمان مثل أحكام وتنبؤات المحللين الماليين، كما يخرج عن نطاق البحث أيضاً أثر بدائل رأي مراقب الحسابات بخلاف الاستمرارية، وأثر بدائل التقرير بشأن الاستمرارية، بخلاف الرأي النظيف المصحوب بفقرة إضافية في تقريره وفقاً للمعيار الدولي (ISA 700) المعدل عام 2015، كما يخرج عن نطاق البحث، المتغيرات المعدلة الأخرى، بخلاف مستوى تأهيل وخبرة المستثمرين ومانحي الائتمان على العلاقة محل الدراسة (مثل النوع والعمر). ويفترض الباحث خلو القوائم المالية للشركة موضوع الحالة التجريبية، من التحريفات الجوهرية، حتى تقتصر المعالجات التجريبية على المتغير المستقل قبل، وبعد، تفعيل معيار المراجعة الدولي (ISA 570) المعدل الجديد لسنة 2015. وأخيرا، فإن قابلية النتائج للتعميم، ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

6- فروض البحث

سوف يتم لاحقاً اشتقاق فرضي البحث نظريا، على النحو التالي:

(H₁): تؤثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 إيجابا على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر.

(H_{1a}): يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى التأهيل العلمي للمستثمر.

(H_{1b}): يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى خبرة المستثمر .

(H_{1c}): يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى تأهيل وخبرة المستثمر معا .

(H₂): تؤثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 إيجابا على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات المناظر الحالي في مصر .

(H_{2a}): يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان

(H_{2b}): يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان .

(H_{2c}): يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى تأهيل وخبرة مانحي الائتمان معا .

7- خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته، في ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث على النحو التالي:
(1-7) الاستمرارية من منظور محاسبي ومهني .

- (2-7) التعديلات الحديثة على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 من منظور مهني وأكاديمي.
- (3-7) تحليل العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل وقراري الاستثمار ومنح الائتمان واشتقاق فرضي البحث وفرعياتهما.
- (4-7) نموذج ومنهجية البحث.
- (5-7) النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1-7 الاستمرارية من منظور محاسبي ومهني

من منظور المحاسبة المالية، دوليا، أشار (IAS 1) الصادر عن IASB من خلال الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية أنه على الإدارة أن تقوم بإعداد التقارير المالية على أساس افتراض الاستمرارية وتقييم مدي قدرة الشركة على الاستمرار، وأن تأخذ في اعتبارها أي أحداث أو ظروف حالية أو مستقبلية يكون من شأنها أن تؤدي لوجود شك جوهري في استمرارية الشركة، وذلك لمدة لا تقل عام من تاريخ الميزانية. وأن تفصح عن تلك الأحداث في قوائمها المالية. بينما إذا كان في نية الإدارة إيقاف عمليات الشركة أو تصفيتها، فيجب عليها إعداد التقارير المالية على أساس بديل، كأساس التصفية، والإفصاح عن ذلك سبب عدم ملاءمة افتراض الاستمرارية عند إعداد التقارير المالية (Agostini, 2018).

وعلي الجانب الاخر، أوضح كل من (FASB, 2014; Agostini, 2018) بشأن الاستمرارية، أن تقييم الإدارة لاستمرارية الشركة أصبح متطلباً أساسياً، باعتبارها من مسؤوليات الإدارة. قام بمد فترة مسئولية الإدارة عن تقييم استمرارية الشركة، لتصبح عاما من تاريخ نشر التقارير المالية بدلاً من عام من تاريخ إعدادها. وقيام الإدارة بالإفصاح عن الأحداث المؤدية للشك في قدرة الشركة على الاستمرار إجبارياً، حتى إذا لم تكن أحداثاً جوهرية. وحدد مؤشرات الشك الجوهري في قدرة الشركة على الاستمرار ومنها عجز الشركة عن الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها، خلال سنة من تاريخ التقارير المالية. وتتماشي تلك التعديلات في معيار المحاسبة الأمريكي الخاص بالاستمرارية مع معايير المراجعة الدولية والأمريكية، التي تحكم أداء ومسئوليات مراقب الحسابات فيما يتعلق باستمرارية الشركة.

وتتفق معايير المحاسبة المصرية، الصادرة بقرار وزير الاستثمار عامي 2015 ، 2019 مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالاستمرارية، حيث أشار معيار المحاسبة المصري رقم (1) بعنوان عرض القوائم المالية إلي أنه يجب إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة أو التوقف عن التعامل وكذلك عند قيامها بأعداد القوائم المالية أن تقوم بإجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار لفترة لا تقل عن إثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية، وفي حالة وجود عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف تؤدي للشك على قدرة المنشأة على الاستمرار، فإنه يجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد، وعند عدم إعداد القوائم المالية طبقاً لفرض الاستمرارية يجب الإفصاح عن ذلك. بالإضافة إلى الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه في إعداد القوائم المالية وكذا السبب الذي من أجله تم اعتبار المنشأة غير مستمرة. كما تطلب معيار المحاسبة المصري رقم (7) بعنوان الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية إلى ضرورة عدم قيام الشركة بإعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية إذا كانت هناك أحداث تقع بعد الفترة المالية والتي تشير إلي أن افتراض الاستمرارية ليس مناسباً (وزارة الاستثمار 2015، 2019).

بينما على الجانب المهني، وفيما يرتبط بالإصدارات الدولية، فقد أصدر IAASB عام 2015 معيار المراجعة الدولي ISA570 المعدل بشأن الاستمرارية ليحل محل الإصدار السابق لنفس المعيار، عام 2008، والذي جاء بتعديلات للإصدار الذي سبقه عام 2004. وذلك لتحسين فاعلية الاتصال الذي يوفره تقرير مراقب الحسابات، وزيادة فاعلية وشفافية التقرير المالي، ومحاولة للوفاء بالمسئوليات المتزايدة التي يحتاجها أصحاب المصالح المختلفين. حيث يتناول المعيار المعدل مسئوليات مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، فيما يتعلق بمراجعته للقوائم المالية التي أعدها الإدارة على أساس افتراض الاستمرارية (IAASB,2015).

وتطلب المعيار بخصوص مسئولياته بشأن الاستمرارية من مراقب الحسابات أن يحصل على أدلة كافية وملائمة بشأن مدى قدرة الشركة على الاستمرار، وأن يقوم بالاعتماد على الأدلة التي حصل عليها للوصول لاستنتاج بشأن مدى سلامة تطبيق الإدارة للاستمرارية كأساس محاسبي من خلال قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها، دون اللجوء لبيع الأصول أو إعادة هيكلة الديون أو تعديل عملياتها التشغيلية (IAASB,2015).

كما يعد من مسئوليات مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية أن يقوم باستنتاج مدى وجود عدم تأكد جوهري، بناءً على الأحداث أو الظروف التي تم تحديدها، والمؤدية للشك في قدرة الشركة على الاستمرار، وذلك بناءً على تقييمه للأدلة التي تم التوصل إليه، وتكون الأحداث والظروف المؤدية

للشك في قدرة الشركة على الاستمرار جوهرياً، حينما ترتفع احتمالية حدوثها، وقوة تأثيرها، بحيث تكون القوائم المالية مضللة في غياب الإفصاح عنها، وفي غيابها يصعب فهم القوائم المالية بحالتها الفعلية. وأخيراً يقوم مراقب الحسابات بتقييم مدى ملاءمة وكفاية إفصاح الإدارة عن أي أحداث وظروف قد تؤدي للشك في قدرة الشركة على الاستمرار (IAASB,2015) .

ويري الباحث أنه في جميع الأحوال يجب على مراقب الحسابات، أن يجمع أدلة كافية وملائمة بشأن ما إذا كانت الشركة، تواجه حالة من حالات عدم التأكد الجوهري، والتي من شأنها أن تدعو للشك في قدرة الشركة على الاستمرار، وأن يجمع أدلة كافية وملائمة، بشأن مدى سلامة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية كأساس محاسبي، وأن يصدر حكماً، بشأن مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية من جهة، ومدى ملاءمة الإفصاح عن حالة عدم التأكد من جهة أخرى.

وقد جاءت التعديلات في المعايير الدولية المتعلقة بمسئوليات مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، في سياق تشكيلة المعايير التي عدلها IAASB عام 2015، حيث أشار معيار المراجعة الدولي رقم 700 المعدل لسنة 2015، لمسئوليات كل من الإدارة ومراقب الحسابات فيما يتعلق باستمرارية الشركة بتضمين فقرة دائمة في جميع تقارير المراجعة، تحدد مسئوليات كل منهما في هذا الشأن (عباس، 2017). حيث تتعلق مسئوليات الإدارة في إعداد القوائم المالية على أساس افتراض الاستمرارية، بتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار، والإفصاح الملائم عن أي أمور متعلقة بالاستمرارية، بينما تتمثل مسئوليات مراقب الحسابات في؛ الوصول لاستنتاج بشأن مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية، الوصول لاستنتاج بشأن مدى قدرة الشركة على الاستمرار، والإفصاح عن نتائج استنتاجاته في تقريره (IAASB,2015) .

وأخيراً فيما يتعلق بالإصدارات المهنية الأخرى بخلاف الأمريكية والدولية، يتضح أن هناك تشابهاً كبيراً بين تلك الإصدارات مع معيار المراجعة الدولي (ISA 570) المعدل لعام 2015، حيث يتفق معيار المراجعة الأسترالي (ASA 570) مع معيار المراجعة الدولي المعدل. بشأن كل من؛ مفهوم الاستمرارية، مسئولية مراقب الحسابات المهنية بشأنها، والإفصاح عما توصل إليه في هذا الشأن في تقرير مراقب الحسابات. ولكنها اختلفت عن ISA 570 المعدل في بعض الإجراءات، التي يقوم بها مراقب الحسابات، في ضوء وفائه بمسئولياته عن استمرارية الشركة (عباس، 2017).

إلا أنه من ناحية أخرى، يختلف المعيار الأسترالي الحالي المتعلق بالاستمرارية (ASA 570) في الفترة الزمنية التي يغطيها تقييم مراقب الحسابات لاستمرارية الشركة، فهي تمتد من تاريخ القوائم

المالية إلى التاريخ المتوقع لتقرير مراقب الحسابات للسنة التالية. وبالتالي تمتد فترة التقييم لأكثر من عام. بالإضافة لزيادة متطلبات الإفصاح عن خطط الإدارة لمواجهة الأحداث السلبية المؤدية للشك في قدرة الشركة على الاستمرار. كما يتطلب من مراقب الحسابات التواصل مع هيئة سوق المال الأسترالية بشأن ما توصل إليه في تقريره بشأن الاستمرارية (عباس، 2017).

وبالنسبة للوضع في مصر، فقد صدر معيار المراجعة المصري 570 عام 2008 الخاص بالاستمرارية. ويهدف لتوفير إرشادات عن مسئولية مراقب الحسابات بشأن ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية عند إعدادها للقوائم المالية. ولكنه يمثل ترجمة حرفية غير متكاملة للمعيار الدولي (ISA 570) لعام 2004، دون محاولة توفيق ما جاء به مع بيئة الممارسة المهنية المصرية. لذلك لم يوفر لمراقب الحسابات الإجراءات والإرشادات الكافية التي يجب عليه اتباعها، لتساعده في الوصول لحكم سليم بشأن الاستمرارية. كما لم يوفر له المقومات اللازمة للحكم على ملاءمة وكفاية إفصاح الإدارة، لكنه ترك الأمر لحكمه المهني الخالص. ولم يوفر إيضاحات لشكل التقرير المفصل في الحالات المختلفة لرأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية (عباس، 2017).

ومن ناحية أخرى، يختلف المعيار المصري عن المعيار الدولي المعدل في عنوان الفقرة الإيضاحية المتعلقة بالاستمرارية حيث تمثل " فقرة لفت الانتباه" في المعيار المصري. بالإضافة لتغير مكانها فهي تأتي بعد فقرة الرأي في التقرير الحالي. وبالتالي تتسع فجوة التوقعات في مصر خاصة تلك المتعلقة بفجوة المعايير. ويعتقد الباحث أنه يوجد فجوتان بشأن المعيار المصري، وهما الفجوة بينه وبين المعيار الدولي للمراجعة (ISA 570) لعام 2008، وبالطبع بينه وبين المعيار الدولي (ISA 570) المعدل لعام 2015. ويعتقد الباحث أيضاً أن وجود هاتين الفجوتين مرير كاف لإجراء مزيد من البحوث المحاسبية في هذا الشأن، فالمعيار المصري يحتاج للتعديل كماً ونوعاً وهو الأمر الذي يبرر توجه البحث الحالي.

ويخلص الباحث من تحليل الإصدارات السابقة إلى أنها اعتمدت بشكل كبير على (ISA 570) المعدل على الرغم من تفاوت جهات إصدار تلك المعايير والمؤثرة بدورها على أداء مراقب الحسابات لمسئولياته بشأن الاستمرارية. كما أجمعت هذه المعايير على ضرورة إصدار مراقب الحسابات لحكمه بشأن الاستمرارية. ولكن أتت الإصدارات الأجنبية، بخلاف الدولية والأمريكية، بحزمة من الإجراءات والإرشادات، التي يجب على مراقب الحسابات اتباعها للوصول لحكم مهني سليم في هذا الشأن. بالإضافة لاختلافها في الفترات الزمنية التي يعتمد عليها مراقب الحسابات في تقييمه لمدي ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية. كما يخلص الباحث لوجود أوجه قصور

في المعايير المصرية التي تحكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وتشتمت تلك الإصدارات وعدم التنسيق بينها من جهة ثانية، وذلك لغياب التنظيم المهني للمهنة في مصر من جهة الثالثة، الأمر الذي جعل الإصدارات المهنية في مصر تصدر من غير ذي صفة.

7-2 التعديلات الحديثة على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية من منظور

مهني وأكاديمي

يهدف أي تعديل على معايير إعداد تقرير مراقب الحسابات إلى زيادة فهم وإدراك مستخدمي القوائم المالية بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة لعملية المراجعة وأهدافها وطبيعة عمل مراقب الحسابات ومسؤولياته وواجباته، ومع تعدد التعديلات التي تمت على المعايير الدولية لإعداد تقرير مراقب الحسابات منذ عام 1917 وحتى عام 2006 إلا أنها لم تمكن من تحقيق هذا الهدف بالشكل المنشود. فجميع التعديلات التي تمت على تقرير مراقب الحسابات خلال تلك الفترة لم تعزز قيمة تقريره وتضيق فجوة التوقعات بشأنه بين معدي هذا التقرير من ناحية، وبين مستخدميه من ناحية أخرى (علي، 2018).

ومع أن شكل التقرير ومحتواه خلال هذه الفترة قد تغير من تقرير مكون من فقرة واحدة إلى تقرير مكون من أربع فقرات، إلا أنه مازال يحوي عبارات عامة تعبر عن أمور بديهية حول مسؤولية الإدارة ومسئولية مراقب الحسابات وإجراءات المراجعة لا تقدم إلا القليل من المعلومات التي قد يحتاجها مستخدمي القوائم المالية، الذين يحتاجون للمزيد من المعلومات حول عملية المراجعة وحول الشركة، والتي تدعم ثقتهم بالقوائم المالية التي صدر بشأنها تقرير مراقب الحسابات وتساعد على اتخاذ قرارات صحيحة (علي، 2018).

وبعد حدوث الأزمة المالية التي أربكت العالم منذ عام 2008 والتي ما زالت تداعياتها مستمرة حتى الآن، تجدد اهتمام العديد من المنظمات ومن بينها الـ IAASB بمسئولية مراقب الحسابات في التقرير عن التعسر المالي لعمل المراجعة، حيث أوضح العديد من المنظمين والمستثمرين المشاركين في السوق أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية من استيائهم من عدم قدرة مراقبي الحسابات من تقديم التحذير الكافي في تقارير المراجعة للشركات التي افلست. ولقد طالب أصحاب المصالح في الشركات بزيادة التركيز بشأن موضوع الاستمرارية مما دعي المنظمات المهنية (EC,2010;PCAOB,2011,IAASB,2013) بإعادة النظر في شكل ومحتوى تقرير مراقب

الحسابات بشأن الاستمرارية وبعد جهود استمرت حوالي عامين قام الـ IAASB في أول عام 2015 بإصدار تعديلات على معيار المراجعة الدولي رقم 570 بشأن الاستمرارية على أن يسرى هذا المعيار المعدل اعتباراً من 15 / 12 / 2016.

وقام المجلس في يناير 2015 بإصدار معيار رقم 570 المعدل، والذي يوضح من ضمن تعديلاته أن مراقب الحسابات مسؤول عن استنتاج مدي ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرار المحاسبي، بناء على الأدلة المتحصل عليها عن وجود عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف تؤدي إلى شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار، والتقارير عن ذلك وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. وتشير العبارة الأخيرة إلى محاولة المجلس لتخفيض الحكم الشخصي لمراقب الحسابات، حيث كانت في المعيار قبل التعديل " تحديد الأثر على تقرير مراقب الحسابات" أي أن يحدد مراقب الحسابات رأيه المهني وفقاً لحكمه الشخصي، لكن التعديل جاء ليلزم مراقب الحسابات أن يتبع القواعد الواردة في المعيار عند إبداء وصياغة الرأي المهني عن الاستمرارية (Silviu & Timea, 2015).

بالإضافة إلى ما سبق، جاء المعيار بتعديلات أخرى بالنسبة للأثر على تقرير مراقب الحسابات، حيث في حالة كفاية الإفصاح في القوائم المالية عن عدم التأكد الجوهري يجب على مراقب الحسابات إبداء رأي نظيف مع إضافة فقرة منفصلة في صلب التقرير بعنوان " عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية" يشير فيها إلى أن تلك الأحداث أو الظروف تؤدي لعدم تأكد جوهري فيما يتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار، وأن ذلك لا يؤدي لتعديل رأي مراقب الحسابات، كما يلفت مراقب الحسابات في هذه الفقرة النظر للإفصاحات في القوائم المالية التي تفصح عن الأحداث والظروف الأساسية، وخطط الإدارة، وعدم التأكد الجوهري (Smith, 2016).

وترجع الحاجة إلى تغيير شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات فيما يتعلق بالاستمرارية إلى زيادة الثقة في القوائم المالية للشركة من خلال عملية المراجعة والتأكيد من طرف ثالث محايد "مراقب الحسابات"، وكذلك تسهيل اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية. وهذين الهدفين هما جوهر حاجة مستخدمي القوائم المالية من تقرير مراقب الحسابات، وعليه تعد عملية تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية هي المبرر الرئيسي لأي تعديل. وعلى ضوء استقصاء حديث مع مستخدمي القوائم المالية تتمثل أهم حاجات مستخدمي القوائم المالية وفقاً لدراسة (Chen et al, 2016):

أولاً: تقييم مراقب الحسابات للحكم والتقدير الشخصي للإدارة ببنود القوائم المالية، حيث أصبحت التقارير المالية تحوي العديد من البنود التي يتم تحديدها وفقاً لتقديرات وحكم الإدارة، كالبند المعتمدة على قياسات القيمة العادلة، الاعتراف بالإيرادات، التلف أو الفساد المتعلق ببعض الأصول، وغير ذلك من البنود التي تعتمد على حكم وتقديرات الإدارة. وهذا ما يزيد حاجة مستخدمي القوائم المالية لإفصاح إضافي مستقل لهذه الأمور من مراقب الحسابات. فوجود تقييم لمراقب الحسابات بتقريره بشأن بنود القوائم المالية التي خضعت لتقديرات وحكم الإدارة سوف يعزز الثقة في هذه القوائم لأنه إذا كانت الإدارة قد تتحيز لمصلحتها عند وضع هذه التقديرات، فإن مراقب الحسابات هو الشخص المستقل الذي يفترض ان يكون تقييمه لهذه التقديرات تقييماً موضوعياً. كما أن احتواء تقرير مراقب الحسابات المستقل لهذا التقييم سوف يزيد من درجة المصادقية في المعلومات التي تحويها القوائم المالية. (IAASB,2011)

ثانياً: الإشارة إلى مناطق الخطر المرتفع للإفصاح غير الملائم بالقوائم المالية: حيث يرغب أصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية أن يحوي تقرير مراقب الحسابات مناطق ذات الخطر المرتفع للإفصاح غير الملائم بالقوائم المالية، وأن ينقل مراقب الحسابات بتقريره معلومات بشأن هذه المخاطر. فبيان مناطق ذات الخطر المرتفع للإفصاح غير الملائم بالقوائم المالية وما قام به مراقب الحسابات تجاهها يزيد من شفافية عملية المراجعة ويحقق المنفعة لكل مستخدمي القوائم المالية. (Gray et al ,2011)

كما يرى الباحث أنه من أهم التعديلات الأخرى التي جاء بها هذا المعيار، أن مسئولية مراقب الحسابات، بشأن الاستمرارية، لم تعد قاصرة على جمع الأدلة الكافية والملائمة التي تمكنه من الحكم على مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية كأساس محاسبي، بل أصبحت تتضمن ضرورة أن يجمع أدلة كافية وملائمة عما إذا كان هناك حالة من حالات عدم التأكد الجوهري، والتي من شأنها أن تدعو للشك في إمكانية استمرار الشركة. والتي سوف يعتمد عليها للوفاء بمسئوليته.

ومن منظور الدراسات السابقة فيما يتعلق بالاستمرارية، تناولت الدراسات السابقة (Bruynseels et al,2013; Carson et al,2013; Bava and Di Trana,2014; Georgiades,2014; Kiss et al,2015) المسئولية المهنية لمراقب الحسابات عنها. وتتوعدت تلك الدراسات فيما تناولته في ذلك الشأن من حيث تحديد مفهوم الاستمرارية كافتراض محاسبي، وتحديد المسئولية المهنية لمراقب الحسابات، وأثر وفائه بتلك المسئوليات على تقريره الذي يصدره، بالإضافة للعوامل المؤثرة على وفائه بتلك المسئولية.

ويري (2008) Alftherman أن إعداد الإدارة للقوائم المالية، على أساس افتراض الاستمرارية، قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل، والتي تظهر في قوائمها المالية. فالتزام الإدارة بالاستمرارية، كافتراض محاسبي، تعني أن تقوم بإعداد القوائم المالية، على أساس أن الشركة مستمرة في عملياتها في المستقبل، ما لم تنتوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، سواء برغبتها أو رغما عنها للوفاء بالتزاماتها لفترة زمنية مستقبلية لا تقل عن عام. وذلك لأن القوائم المالية يتم إعدادها سنوياً، فتعرض رؤية الإدارة لمستقبل الشركة لمدة عام.

وفي نفس السياق توضح دراستي (Robu et al,2012; FRC,2013) أن افتراض الاستمرارية يرتبط بالملاءة المالية للشركة، حيث إن مرور الشركات بأزمة سيولة، يؤدي لفقدان قدرتها على سداد ديونها في بعض الأوقات، لذلك لا تستطيع مواجهة احتياجاتها النقدية الفورية، وعندئذ تواجه تعثراً مالياً، ولكنه يكون لفترة مؤقتة، ولا يمتد طويلاً ليؤثر على استمراريته.

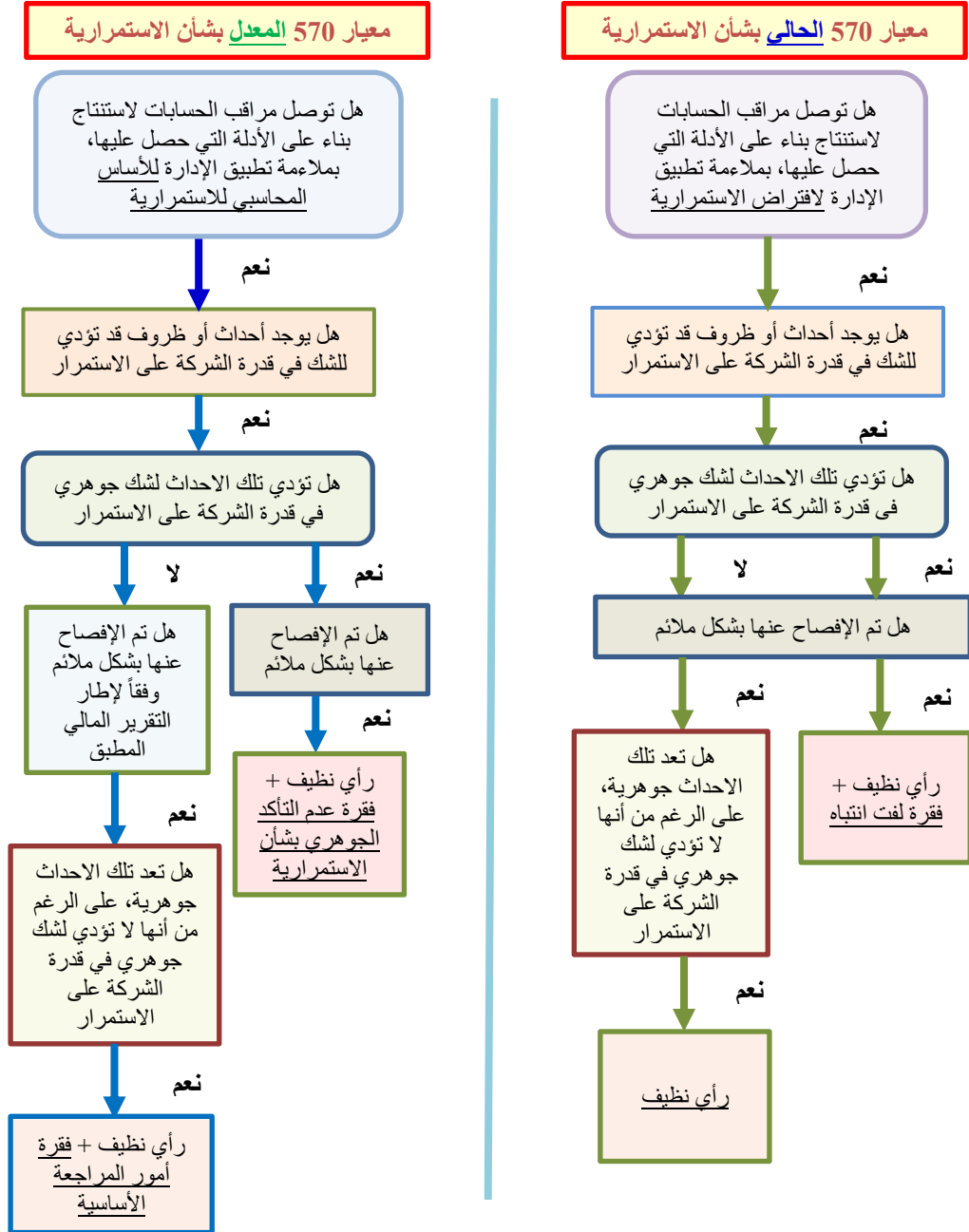
تتفق دراستا (Gutierrez et al.2015; Carson et al,2013) مع معيار 570 على أن افتراض الاستمرارية، يعني قدرة الشركة على الاستمرار في عملها في المستقبل، دون وجود أحداث جوهرية تؤثر على بقائها، لذلك تعتبر الشركة مستمرة عندما تكون قادرة على سداد التزاماتها في تاريخ استحقاقها، دون الاضطرار لتصفية الشركة، وذلك لمدة عام من تاريخ القوائم المالية.

ووفقاً لدراسة (2015) Gutierrez et al تتمثل المسؤولية المهنية لمراقب الحسابات، في تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية. فافتراض الاستمرارية يكون غير ملائم في حالة عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في ميعاد استحقاقها دون اللجوء لبيع الأصول أو إعادة هيكلة الديون أو تعديل عملياتها التشغيلية، أو عند اتجاه الإدارة لتصفية الشركة، أو إيقاف عملياتها سواء كانت عن عمد أو عن إجبار، لفترة مستقبلية لا تقل عن عام. وإذا لم تتوفر تلك الشروط يجب أن تقوم الإدارة بإعداد القوائم المالية على أساس بديل كأساس للتصفية. وعلى مراقب الحسابات أن يحدد مدى ملاءمة ذلك الأساس للشركة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن استمرارية الشركة تعني قدرتها على الاستمرار في عملها في المستقبل دون الاضطرار لوقف نشاطها أو تصفية أعمالها لفترة زمنية مستقبلية، وهو ما اتفقت عليه الدراسات السابقة، سواء الخاصة بالمحاسبة المالية أو المراجعة. وأن إعداد القوائم المالية على أساس افتراض الاستمرارية، يعني أن يتم إعدادها من قبل الإدارة على أساس أنها مستمرة في نشاطها في المستقبل. لذلك ترتبط استمرارية الشركة بملاءتها المالية بصفة أساسية.

والخلاصة أن أهم ما أضافه المعيار رقم 570 المعدل أن يحوي تقرير مراقب الحسابات على ما يعزز افتراض استمرار الشركة، كما تطالبت تعديلات المعيار الدولي للمراجعة رقم 570 وصفا للمسئولية الخاصة بكل من إدارة الشركة ومراقب الحسابات تجاه استمرارية الشركة، ووجود قسم مستقل بالتقرير تحت عنوان عدم التأكد المتعلق باستمرارية الشركة التي تعرض الأحداث أو الأمور التي تشكل تحديات أمام الإفصاح الملائم للقوائم المالية والتي تدعو للشك في قدرة الشركة على الاستمرار. ويخلص الباحث إلي أن التعديلات التي أجراها المجلس على معيار المراجعة الدولي رقم 570 تتضمن جزء جديدا عن مسئولية مراقب الحسابات عن الاستمرارية، يتعلق بضرورة إرسال إشارات تحذيرية، بشكل أفضل، عن استمرارية الشركة، مما يضيف الكثير من الثقة والمصداقية على تقرير مراقب الحسابات، كما تشير تلك الاستجابة إلى اتجاه المنظمات المهنية والمعنيين بمجال المحاسبة والمراجعة إلي زيادة تركيز الانتباه على الاستمرارية داخل منظومة إصلاح مهنة المحاسبة والمراجعة (Strickett & Hay, 2015).

ويخلص الباحث مما سبق، إلى الشكل التالي الذي يوضح الاختلافات الرئيسية بين معيار المراجعة الدولي رقم 570 لسنة 2008 ومعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية فيما يتعلق بإصدار رأي نظيف.



شكل (1) الاختلافات بين معياري 570 المصري الساري حالياً والدولي المعدل لسنة

2015 بشأن الاستمرارية فيما يتعلق بالرأي النظيف

(المصدر: إعداد الباحث)

3-7 تحليل العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل وقراري الاستثمار ومنح الائتمان واشتقاق فرضي البحث وفرعياتهما

فيما يلي سوف يتم تحليل العلاقة بين التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية وقرار الاستثمار واشتقاق الفرض الأول للبحث وفرعياته، ثم يتم تحليل العلاقة بين التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية وقرار منح الائتمان واشتقاق الفرض الثاني للبحث وفرعياته، وذلك على النحو التالي:

1-3-7 تحليل العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل وقرار الاستثمار واشتقاق الفرض الأول للبحث

يمثل مفهوم قرار الاستثمار في الأسهم وفقاً لدراسة (O'reilly 2009) الاختيار بين شراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأسهم، والمفاضلة بينها للوصول إلى الاستخدام الأمثل لرأس المال، بهدف تحقيق الأرباح وتعميم ثروة المستثمر. ولا يختلف الهدف من الاستثمار في الأسهم باختلاف نوع المستثمر، سواء كان المستثمر فرداً أو مؤسسة، فالهدف الأساسي من أي استثمار هو تحقيق الأرباح لتعميم الثروات. وعموماً فإن قرار الاستثمار في الأسهم يعد من أهم القرارات التي يتم اتخاذها في أسواق رأس المال، وذلك لما له من تأثير على السوق ككل وجميع المتعاملين فيه. فهو يؤثر على وضع الشركة نفسها والاقتصاد ككل، لما يوفره من مصادر للتمويل الذي تحتاجه الشركات.

وتتبع أهمية قرار الاستثمار في الأسهم وفقاً لدراسة (Levišauskait 2010) من كونه أحد أهم عناصر بيئة الاستثمار، فهي مصممة لقيام الشركات والحكومات بتحويل الأموال من أصحاب الفائض، والذين يهتمون بشراء الأسهم والسندات وهم المستثمرون، لأصحاب العجز والذين يقومون بسد ذلك العجز عن طريق إصدار الأسهم والسندات، أي الشركات والحكومات. كما تتبع أهمية قرار الاستثمار في الأسهم إلى مساهمته في تحديد أسعار الأسهم، من خلال تعاملات البائعين والمشتريين، توفير مصدر سيولة لاقتناء الأصول، وتخفيض تكاليف إتمام التعاملات، عن طريق تخفيض المصاريف اللازمة للإعلان عن رغبة المتعاملين في السوق بيعاً وشراءً.

ويحتاج قرار المستثمر المؤسسي بالاستثمار لمعلومات مالية يوفرها نظام معلومات المحاسبة المالية، وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية التي تقوم بتوصيل تلك المعلومات فإنها تتطلب ما يؤكد مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها وعلى ما توصله من معلومات، ولذلك فإن أسواق رأس المال، تلزم الشركات المقيدة، بأن يتم مراجعة قوائمها المالية من قبل مراقب حسابات، لضمان موضوعية تلك القوائم، وزيادة إمكانية اعتماد المستثمرين عليها، للحصول على ما يحتاجونه من معلومات لاتخاذ القرارات (Matar, 2012). وفي نفس السياق توصلت دراسة (Shbeilat 2013) إلى أن تقرير مراقب الحسابات يعمل علي زيادة جودة ومصداقية القوائم المالية المنشورة، لما يقدمه من قيمة مضافة، تتمثل في التوكيد على صدق المعلومات التي توفرها القوائم المالية التي تمت مراجعتها.

وتتمشي وجهة النظر هذه مع ما أكد عليه (Zureigat 2014) بأن تقرير مراقب الحسابات يضيفي على المعلومات في القوائم المالية درجة من المصداقية، فيستطيع المستثمرون الاعتماد عليها لتقييمهم مخاطر الاستثمار، والعائد المتوقع على استثماراتهم، وتقييم كفاءة الإدارة في تحقيق العوائد النقدية، بالإضافة لتقييم مدي قدرة الشركة على الاستمرار. وذلك عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأسهم، سواء بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأسهم. فيساعدهم على الحد من عدم التأكد المحيط بالقوائم المالية، من ثم المحيط بقرارهم الاستثماري. ولذلك يعد تقرير مراقب الحسابات من أهم ما ينظر له المستثمر المؤسسي في تقييمه للشركة، لأنه يزيد من قدرته على الاعتماد القوائم المالية المنشورة واتخاذ قراره بالاستثمار، بناءً على معلومات موضوعية وسليمة تخص الشركة.

ويري (Furedi 2015) أن طلب المستثمر المؤسسي على مسؤوليات مراقب الحسابات يكون أكبر من طلب المستثمر الفرد، لأنه يحتاج للمزيد من المعلومات الصادقة بخصوص الشركات ليعتمد عليها في تقييمه لهذه الشركات، عند اتخاذ لقرار الاستثمار. فهو بحاجة لأمر أكثر من التوكيد المهني، الذي يوفره مراقب الحسابات، عن عدالة إعداد وعرض القوائم المالية. وتتمثل تلك الأمور في؛ ضرورة إظهار مراقب الحسابات لأي شكوك بخصوص الملاءة المالية للشركة وقدرتها على الاستمرار في تقرير المراجعة، التحقق من التقديرات الجوهرية في القوائم المالية، مراجعة المعلومات المالية الأخرى واكتشاف أي عدم اتساق بينها وبين القوائم المالية، التقرير عن أي تحريف متعمد في المعلومات المالية للجهات المسؤولة، التحقق من كفاءة إدارة الشركة، التحقق من موقف الشركة تجاه القضايا البيئية والاجتماعية. وذلك سعياً لمستوي أكبر من المصداقية والشفافية.

ويتضح من الدراسة، ازدياد طلب المستثمر المؤسسي على مسؤوليات مراقب الحسابات المهنية عامة، وعلى مسؤولياته بشأن الاستمرارية خاصة.

ويؤكد ذلك على ما توصل إليه (Gupta et al (2018) بأن تقرير مراقب الحسابات هو حجر الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون في تقييمهم لبقاء الشركة واستمراريتها. فتظهر أهمية تقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للمستثمرين في؛ مطالباتهم بزيادة مسؤوليات مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، زيادة متطلبات إفصاح مراقب الحسابات في تقريره عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى تعديل شكل وهيكل التقرير.

وفي هذا السياق يتفق البعض (Riaz et al,2012; Riley & Luippold,2015) على أن المستثمرين لا يتأثرون فقط بمحتوى الإفصاحات، ولكن أيضاً، بالتركيب اللغوي لها. ففهم الرسالة وتفسيرها لا يتأثر فقط بالمضمون، ولكن أيضاً بشكل وطريقة العرض. كما اتفق البعض (Kaplan et al,2014;Amin et al,2014;Bedard et al,2014) على أن أهمية تقرير مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة، تزداد خاصة، عند ضعف إفصاحات الإدارة في قوائمها المالية عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، وإشارة مراقب الحسابات في تقريره، لمصادر الحصول على التمويل الخاصة بالشركة. مما يجعل تقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية أحد أهم مصادر المعلومات للمستثمرين.

لقد أجمعت العديد من الدراسات (Kaplan et al,2014; Bedard et al,2014; Myers et al,2015) على أن تفعيل مسؤوليات مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، يؤثر على قرار المستثمرين بالاستثمار في أسهم الشركات. ويظهر ذلك في اتجاه المستثمرين لبيع أسهم الشركات المتعثرة، التي حصلت على تقرير معدل مقارنه بالشركات المماثلة الأخرى، والتي حصلت على تقرير نظيف.

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق الكثير من الدراسات السابقة على وجود، وأهمية ونمو، طلب المستثمرين، خاصة المستثمر المؤسسي علي وفاء مراقب الحسابات بمسؤولياته عن الاستمرارية، وأن يعكس تقريره عن مراجعة حسابات الشركة المستثمر في أسهمها ما يكفيهم من معلومات بشأن الاستقرار المالي لهذه الشركات، ومن ثم قدرتها على الاستثمار.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن دراسة (Gupta et al (2018) أكدت علي زيادة أهمية تقرير مراقب الحسابات، خاصة فيما يتعلق الاستمرارية بعد التعديلات الجديدة، مقارنة بما كان عليه قبل ذلك، لأن المعايير الحالية تلزمه بالإفصاح عن معلومات خاصة بالشركة لم يكن ليفصح عنها في الظروف العادية. ومن ناحية أخرى توصلت دراسات (Ramalingegowda,2014; Kaplan et al,2014; Dong et al,2015; Bedard et al,2016) إلى أن تقرير مراقب الحسابات يوفر معلومات هامة، ذات صلة بأسعار الأسهم، في سوق الأوراق المالية، ويعد من أهم العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم وقرار المستثمرين بالاستثمار في أسهم الشركات.

لا شك أن تفعيل مراقب الحسابات لمسئوليياته المهنية بشأن الاستمرارية يؤثر على السوق ككل، بدءاً من تقييم المستثمرين للشركات وصولاً لقرارهم بالاستثمار في أسهم تلك الشركات بناءً على تقييمهم. ويظهر ذلك فيما توصلت إليه دراسة (Blay et al (2011) في اختباره لرد فعل السوق، مقاساً بالتكلفة اللاحقة لحقوق الملكية. حيث وجد زيادة ملحوظة لتكلفة حقوق الملكية بعد إصدار مراقب الحسابات لتقرير معدل بسبب الاستمرارية مقارنة بما قبله. مما يشير لمعلوماتية هذا التقرير وأهميته للمستثمرين. حيث يزيد تقييمهم لدرجة المخاطر المتعلقة بالشركة وبالتالي يزيد تقييمهم لمعدل العائد الذي يمكن الحصول عليه لقبول الاستثمار في أسهم تلك الشركات. ويتفق ذلك الرأي مع ما توصل إليه (Amin et al (2014) بأن طريقة تقييم المستثمرين للشركات، تختلف عقب حصولها على رأي متعلق باستمراريته، فيعتمدون على تقييم كل من أصولها والتزاماتها وحقوق ملاكها للوصول لقرار بشأن الاستثمار فيها من عدمه، وذلك عقب حصول تلك الشركات على رأي معدل بسبب استمراريته، بدلاً من الاكتفاء بتقييمها، بناءً على مدى قدرتها على تحقيق الأرباح وتوزيع العوائد، قبل حصولها على ذلك الرأي.

وتؤكد دراسة (Dong et al (2015) على أن رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية يوفر معلومات إضافية خاصة بالشركة، ويؤثر على تقييمها من قبل المستثمرين، أكثر من المعلومات المنشورة المتاحة. حيث وجدوا انخفاضاً ملحوظاً في معامل الاستجابة للأرباح⁽¹⁾، في الربع التالي لحصول الشركة على تقرير معدل بسبب الاستمرارية، عندما جاء بشكل مفاجئ لم يتوقعه

(1) معامل الاستجابة للأرباح: Earning Response coefficient يمثل العلاقة المتوقعة بين العائد على حقوق الملاك وإعلان الشركة عن أرباح غير متوقعة. فهو يستخدم للتعبير عن التغير في تقدير المستثمرين لأسعار الأسهم بناءً على أي تغير في المعلومات الخاصة بأرباح الشركة (Dong et al,2015)

المستثمرون، مما يشير لمعلوماتية تقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، خاصة عندما يتضمن معلومات جديدة لم يتوقعها السوق.

ويظهر ذلك فيما يتناوله البعض (Kaplan et al,2014; Brunell et al,2016) في دراساتهم لرد فعل السوق، لإبداء مراقب الحسابات لرأي بشأن الاستمرارية، لشركات متعثرة مقارنة بشركات متعثرة مماثلة، لكنها لم تحصل على رأي بسبب الاستمرارية. وتوصلوا لوجود رد فعل قوي للسوق، وميل المستثمرين، للتخلص من أسهم تلك الشركات، مقارنة بنظيرتها الأخرى التي لم تحصل على رأي مماثل. ويظهر رد الفعل السلبي للسوق في التغيير في أسعار الأسهم (بالانخفاض)، وزيادة العوائد السلبية غير العادية، وانخفاض في حجم تداول الأسهم عقب إصدار مراقب الحسابات لرأيه بشأن الاستمرارية للشركات المتعثرة، مقارنة بالشركات المتعثرة الأخرى، والتي لم تحصل على رأي مشابه.

وفيما يتعلق بأثر زيادة إفصاحات مراقب الحسابات في تقريره على قرار المستثمر بالاستثمار في الأسهم فقد خلصت بعض الدراسات (Mock et al,2013; Czerny et al,2014; Bedard et al,2014; Kaplan et al,2014; Myers et al, 2015; Kelton and Montague,2015; Smith,2016) إلى ما يؤيد هذا التأثير. وفي هذا الشأن، اختبر (Mock et al (2013) أثر تفعيل المملكة المتحدة لمعيار المراجعة المطول بدءاً من 2013، على تقييم المحللين الماليين لأسهم الشركات، قبل وبعد تفعيل المعيار وإدراكهم لقيمة التقرير ومنفعته، خلال الفترة من 2012 إلى 2014. لتشمل فترة الدراسة، السنة السابقة واللاحقة لتفعيل المعيار الجديد. وذلك عن طريق تحليل المحتوى لتلك التقارير الخاصة بالشركات المقيدة في بورصة لندن وإيرلندا خلال تلك الفترة. وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل المعيار أدى لتقارب تنبؤات المحللين الماليين بخصوص الشركات وتقييمهم لها مقارنة بتفاوت تنبؤاتهم بشأنها قبل تفعيل المعيار، مما يشير إلى أن تعديل محتوى تقرير مراقب الحسابات يزيد من منفعته للمستثمر المؤسسي، فقد أدت لزيادة إفصاح مراقب الحسابات في تقريره لتحسين فهم المستثمر المؤسسي لتقرير مراقب الحسابات بشكل أفضل ومنحه وزناً أكبر عند تقييمه للشركات.

وفي ذات السياق اختبرت دراسة (Czerny et al (2014) أثر إفصاح كل من الإدارة ومراقب الحسابات عن مظاهر عدم التأكد بشأن الاستمرارية على تقييم المستثمرين لمخاطر الاستثمار المتعلقة بالشركة، وعلي قرارهم بالاستثمار في أسهمها. ووجدت الدراسة أن التأثير بينهما متبادل. وفي حالة كفاية إفصاح الإدارة عن مظاهر عدم التأكد بشأن الاستمرارية، تؤدي الفقرة توضيحية

المتعلقة بالاستمرارية، في تقرير مراقب الحسابات النظيف، لتخفيض تقييم المستثمرين لمخاطر الاستثمار في أسهم الشركة. بينما في حالة عدم كفاية إفصاح الإدارة، عن مظاهر عدم التأكد، تؤدي الفقرة توضيحية المتعلقة بالاستمرارية لزيادة تقييم المستثمرين لمخاطر الاستثمار في أسهم الشركة.

وتتفق الدراسة السابقة مع دراسة (Bedard et al (2014) بأن رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في تقرير المراجعة، يؤثر على قرارات الاستثمار في السوق، ولكن في ظل إفصاح الإدارة الكافي عن الأمور الجوهرية بشأن استمراريته. ولذلك فإن إفصاحات مراقب الحسابات في تقريره عما يتعلق بالاستمرارية وأثرها على السوق، وعلاقتها إفصاحات الإدارة في ذات الشأن، من بين الأسباب التي دفعت المنظمات المهنية لتعديل المعايير بشأن الاستمرارية، لزيادة إفصاح مراقب الحسابات بشأنها، والتأكيد على أهمية إفصاحات الإدارة عنها، وزيادة المسؤوليات التي يجب على مراقب الحسابات الوفاء بها فيما يتعلق بتقييمه لإفصاحات الإدارة.

وفي هذا السياق أيضاً توصلت دراسة (Kaplan et al (2014) أن تعديل التقرير ليس قاصراً على تعديل محتواه فقط، ولكنه يشمل أيضاً تعديل شكل التقرير. وذلك من شأنه أن يؤثر على قرارات الاستثمار في الأسهم. لما له من تأثير على فهم المستثمرين للتقرير وما يوفره من معلومات. وهو ما توصلت إليه دراسة (Kelton and Montague (2015) بشأن أثر تعديل شكل التقرير، بإضافة فقرة توضيحية، تخص مدي قدرة الشركة على الاستمرار، على قرار الاستثمار في الأسهم. حيث انخفض حجم تداول أسهم الشركات، التي يتضمن تقرير مراقب الحسابات الخاص بها فقرة توضيحية بشأن الاستمرارية، مقارنة بالشركات المماثلة، لكنها حاصلة على تقرير نظيف دون تعديل. مما يشير لأثر تعديل شكل تقرير المراجعة، بإضافة فقرات توضيحية على قرار الاستثمار في الأسهم، خاصة عندما تتعلق الفقرة باستمرارية الشركة.

ويتفق (Myers et al (2015) مع ما سبق بشأن رد فعل المستثمرين، لإضافة فقرة توضيحية جديدة في تقرير مراقب الحسابات المتعلقة بالاستمرارية، في البيئة الكندية، عقب تحولها للمعيار الدولي (ISA) 570 عام 2010 بدلاً من المعيار الكندي (CAS 570)، والذي كان يمنع مراقب الحسابات من الإشارة في تقريره لاستمرارية الشركة في حالة إفصاح الإدارة عنها في قوائمها المالية، مما يشير لأثر الفقرة التوضيحية الجديدة على المشاركين في السوق، حينما تتعلق باستمرارية الشركة، حتى عندما لا تتضمن الفقرة أية معلومات جديدة، بخلاف تلك التي أفصحت عنها الإدارة

بالفعل في قوائمها المالية، الأمر الذي يشير لأثر تضمين فقرة جديدة بشأن الاستمرارية على إدراك المشاركين في السوق لقيمة الشركة الفعلية.

وأخيراً تتفق دراسة (Smith 2016) مع ما سبق، على أن الأثر السلبي على السوق، يزداد، كلما زادت نسبة الملكية المؤسسية، في الشركات التي حصلت على رأي معدل بسبب الاستمرارية. ويرجع هذا لقدرة المستثمر المؤسسي في الحصول على قدر أكبر من الموارد، والوصول لكم أكبر من المعلومات بسبب قوة علاقته بالمديرين، ومجالس إدارة الشركات، لذلك يكون قادراً على توقع مدى قدرة الشركة على الاستمرار بشكل جيد، وتخصيص وقت أكثر لتقييم الاستثمارات، فيكون لديه قدرة أكبر على معالجة المعلومات المتاحة، بصورة أسرع وأشمل من المستثمر الفرد، الذي يعتمد في قراره على المعلومات المنشورة فقط. ولذلك فالمستثمر المؤسسي أكثر إدراكاً من المستثمر العادي لدور مهنة المحاسبة والمراجعة ومسئوليات مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن تفعيل المسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات، بشأن الاستمرارية، وما يصحبه من تعديل شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات، سواءً بإضافة فقرة توضيحية بشأن الاستمرارية، وتعديل موقعها من التقرير، لتكون لاحقة لفقرة أساس الرأي، أو إضافة فقرات أخرى، مثل تلك الخاصة بوصف مسئوليات كل من الإدارة ومراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وزيادة نطاق مسئوليات مراقب الحسابات، بتوجيهه فيما يتعلق بتقييمه لإفصاحات الإدارة الكمية والنوعية بشأن الاستمرارية، وتقييمه لمدي كفايتها وملاءمتها في القوائم المالية، بالإضافة لدفعه لممارسة المزيد من الشك المهني، عند تقييمه لاستمرارية الشركة، فقد أدى ذلك كله لأن يعمل تقرير مراقب الحسابات، على زيادة جودة الاتصال، وتحسين محتوى الرسالة التي يقدمها التقرير، ليوفر التقرير بشكله الجديد، قدراً أكبر من المعلومات، تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الرشيد بشأن الاستثمار في الأسهم.

وتختلف الدراسات السابقة في العديد من النواحي، أهمها المنهجيات التي اتبعتها، فاعتمدت بعض الدراسات السابقة على المنهجية التطبيقية (Kaplan et al,2014;Myers et al.2015). بينما اعتمد آخرون على المنهجية التجريبية (Bedard et al (2014)، وهو ما اعتمد عليه الباحث في دراسته. بينما اعتمد (Smith (2016 على تحليل المحتوى لتقرير مراقب الحسابات. واعتمدت دراسات أخرى (Bedard et al,2016; Carson et al,2013) على التحليل النظري للدراسات السابقة.

ومن ناحية أخرى، اختلفت الدراسات السابقة، في طريقة قياسها للأثر على قرار الاستثمار. فاختبر كل من (Kaplan et al,2014; Bedard et al, 2014) الأثر على قرار الاستثمار، بالتغير في العوائد غير العادية للأسهم (Brunell et al., 2016) أو التغير في حجم تداول الأسهم (Czerney et al., 2014) أو كلاهما معاً (Kaplan et al ,2014) أو التغير المباشر في أسعار الأسهم (Herbohn et al,2007;Menon and Williams,2010). بينما قام (Dong et al (2015) باختبار الأثر على قرار الاستثمار، بتغير معامل الاستجابة للأرباح. واختبر (Amin et al (2015) الأثر على قرار الاستثمار، بتعديل المستثمرين لتقييمهم لتكلفة حقوق الملكية. كما قام (O'reilly (2009) باختبار الأثر على قرار الاستثمار عن طريق توقع المستثمرين لسعر السهم في الفترة القادمة، وهو ما اعتمد عليه الباحث في دراسته.

وفيما يتعلق بالعينة التي اعتمدت عليها الدراسات التطبيقية السابقة، فهي تختلف بين الدراسات، فاهتم البعض (Asare & Wright,2012;Kohler et al,2016) بالمستثمرين المحترفين وغير المحترفين. كما اهتم (Dong et al (2015) بالمستثمر غير المحترف فقط، والمتمثل في طلبة الدراسات العليا. وعلى النقيض اهتم (O'reilly,2009; Kaplan et al 2014; Smith et al,2016) بالمستثمر المؤسسي فقط لما له من دور مؤثر على السوق ككل، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المستثمر المؤسسي والممثل بمديري أمناء الاستثمار في بعض البنوك التجارية.

وفيما يتعلق ببيئة تطبيق هذه الدراسات، فيغلب على معظمها التطبيق في الدول المتقدمة، حيث تتزايد أهمية الاستمرارية بالنسبة للمستثمرين في تقييمهم للشركات، خاصة لوجود بيانات تشريعية قوية، حيث تزداد فيها مقاضاة مراقبي الحسابات بسبب عدم وفائهم بمسئولياتهم في هذا الشأن. فتناول كل من (Czerney et al,2014;Kaplan et al,2014) الأثر على قرار الاستثمار في الأسهم في الولايات المتحدة. كما تناول (Bedard et al (2014) الأثر على قرار الاستثمار في كندا. وفيما يتعلق ببيئة التطبيق التي تتميز بدرجة أقل من مستوي مخاطر التقاضي، فقد اهتمت دراسة (Smith (2016) بذات العلاقة في المملكة المتحدة. كما تناول (Brunell (2016) قرار المستثمر بالاستثمار في إيطاليا. مما دفع الباحث لاختبار العلاقة في ضوء إحدى الدول النامية مثل جمهورية مصر العربية.

ويخلص الباحث مما سبق أيضاً، إلي اتفاق الدراسات السابقة علي أن التعديلات الحديثة في شكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية والإفصاح عن المشاكل المتعلقة بها في تقرير مراقب الحسابات، يؤثر على قرار

المستثمر عامة، وعلى قرار المستثمر المؤسسي خاصة، بالاستثمار في أسهم تلك الشركات، ولذلك من المتوقع أن تؤدي هذه التعديلات إلى التأثير على قرارات المستثمرين في السوق، خاصة المستثمر المؤسسي، لما لديه من قدرات لاستيعاب وتحليل أي معلومات إضافية جديدة تصل إليه.

ويختلف أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المرجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرارات المستثمر المؤسسي بالاستثمار في الأسهم باختلاف بيئة تطبيق الدراسة، وهو ما يتوقع الباحث أن يكون موجوداً في بيئة الأعمال والممارسة المهنية في مصر. ومن ثم يتوقع الباحث وجود علاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المرجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية، وقرار المستثمر المؤسسي بالاستثمار في الأسهم في مصر، لذلك يمكن اشتقاق الفرض الأول من البحث كما يلي:

(H₁): تؤثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 إيجابا على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر.

وبشأن محددات قوة واتجاه هذه العلاقة، تؤكد العديد من الدراسات (Miasee et al,2014; Mishra& Metilda,2015; Samad,2017) على أهمية التأهيل العلمي لمتخذ القرار بصفة عامة، والمستثمر بصفة خاصة، في تكوين المعرفة لدي المستثمر، التي يمكن أن تساهم في تحسين فهمه وتقييمه للمعلومات التي تقصص عنها الشركات، وما يصدره مراقب الحسابات من استنتاج بشأنها، مما يؤدي إلي تحسين جودة قرار الاستثمار. وقد اتفقت دراسات (بدوي، 2018; شبل، 2019; رميلي، 2020; Gupta et al, 2018) على أن المؤهل العلمي يعد من العوامل الشخصية التي تعبر عن مستوى المعرفة المكتسبة التي حصل عليها بوسائل مختلفة بدءا من التعليم الأكاديمي بمراحله المختلفة، مروراً بالشهادات المهنية والدورات التدريبية في مجال التخصص. ولذلك ينعكس التأهيل العلمي لمتخذ القرار في عملية صنع القرار، خاصة التعليم المحاسبي، لأنه من المفترض أن يكون لدي متخذ القرار المعرفة الأساسية للتعامل مع المعلومات المحاسبية التي تقصص عنها الشركات، واستخدام الأساليب العلمية المناسبة للاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة. كما يساعد التأهيل العلمي للمستثمر على فهم الفرص والمخاطر الاستثمارية، مما يساعد على الاختيار الصحيح بين البدائل الاستثمارية المتاحة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التأهيل العلمي للمستثمر ومعرفته (كأحد الخصائص الديمغرافية) ذو تأثير معنوي على قراراته الاستثمارية، فكلما زاد التأهيل العلمي للمستثمر كلما أدى إلي تحسين قرار الاستثمار، ولذلك يتوقع الباحث أن يؤثر التأهيل العلمي للمستثمر على العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية وقرار الاستثمار بالأسهم. وبناء عليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H_{1a}) كما يلي:

(H_{1a}): يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى التأهيل العلمي للمستثمر.

وهناك العديد من الدراسات التي تدرس وتختبر مستوى خبرة المستثمر المؤسسي وعلاقتها بالتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية، وقراره بالاستثمار في الأسهم، حيث اتفقت بعض الدراسات (Noghondari and Foong, 2013; Almilialia & Wulanditya, 2017; Casterella et al., 2020) على أن مستوى خبرة المستثمر المؤسسي المتخذ لقرار الاستثمار، تؤثر على العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية، وقراره بالاستثمار في الأسهم. وذلك لاختلاف إدراكه لمتغيرات بيئة الممارسة المهنية، لأن اتخاذ أي قرار يعتمد على كثير من المحددات، فالقرار هو رد الفعل تجاه مجموعة من المؤثرات المختلفة، ويعتمد على الحكم الشخصي على تلك المؤثرات. لذلك يتأثر قرار الاستثمار بدرجة خبرة ومعرفة متخذ القرار، وهو ما يؤثر على حكمه الشخصي، ومن ثم قراره. وقد أكدت دراسات (بدوي، 2018؛ شبل، 2019؛ رميلي، 2020) على أن قرارات الأفراد تختلف تجاه نفس المؤثرات باختلاف درجة المعرفة والخبرة الخاصة بهم. ويظهر ذلك في اختلاف رد فعل المستثمر المحترف عن غير المحترف تجاه المعلومات المحاسبية. ويؤثر اختلاف مستوى الخبرة بين المستثمرين على إدراكهم للمعلومات المحاسبية المختلفة، مما يؤدي للتباين في قراراتهم بالاستثمار في أسهم نفس الشركات، حيث يعتمد قرار الاستثمار على العديد من المحددات الخاصة بالشركة والسوق وتقييم المستثمر له. ومن ثم يختلف تقييمه لأسهم الشركات، الحاصلة على تقرير معدل بسبب الاستمرارية، مقارنة بالشركات التي لم تحصل على مثل هذا التقرير.

ويخلص الباحث مما سبق لاختلاف قرارات المستثمرين باختلاف خبرتهم ومعرفتهم، ويظهر ذلك في اختلاف تقييم المستثمر المحترف عن غير المحترف لنفس الشركات التي تواجه نفس المشاكل المتعلقة باستمراريتها، ويختلف قرارهم بالاستثمار فيها، حتى بعد حصولها على تقرير معدل بسبب الاستمرارية. وبناءً عليه يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H_{1b}) كما يلي:

(H_{1b}): يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى خبرة المستثمر.

ونظراً لأهمية المتغيرات السابقة كمتغيرات معدله للعلاقة محل الدراسة، من ثم يوجد سؤال منطقي، هل يختلف أثر المتغيرات المعدلة مجتمعة، على العلاقة محل الدراسة، مقارنة بأثر كل متغير معدل على حده؟ وبالتالي يري الباحث أن أنه من المنطقي أن نتوقع تأثيراً أكبر لمتغيري مستوى التأهيل العلمي وخبرة المستثمر معاً على العلاقة محل الدراسة مقارنة بتأثير كل منهما على حده. ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H_{1c}) كما يلي:

(H_{1c}): يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى تأهيل وخبرة المستثمر معاً.

7-3-2 تحليل العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل وقرار منح الائتمان واشتقاق الفرض

الثاني للبحث وفرعياته

ركز البعض (Sormunen,2014; Trepeska et a.,2017;Alves Júnior & Galdi, 2019) على اختبار أثر المحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية على قرارات منح الائتمان. اتفقوا على أن مراقب الحسابات يلعب دوراً محورياً في بناء الثقة لدى المقرضين في جودة المعلومات ومصداقيتها، وبالتالي يكون لتقرير مراقب الحسابات تأثير معنوي على قرارات منح الائتمان.

وقد أهتم البعض (Asare&Wright,2012; Fakhfakh ,2016;Gutierrez et al.,2018) باختبار مدى ملاءمة المحتوي المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لقرار الموافقة على، أو رفض، منح الائتمان وحجم القرض وسعر الفائدة. واتفقوا على أن قرار الموافقة على منح الائتمان وكذلك حجم القرض يتأثران بمستوي التوكيد المقدم من قبل مراقب الحسابات بعكس سعر الفائدة.

ومن ناحية أخرى، تناولت العديد من الدراسات (Guillamon,2003; Pucheta et al.,2004; carcello et al.,2009; Omri et al.,2011; Kabajeh et al .2012; Feldmann&Read,2013; Christensen et al.,,2014; Gyau et al ,2016; Chen et al,2016; Boolaky & Quick, 2016; Trpeska et al ,2017; Sirois et al., 2018; Batae, 2019) العلاقة بين شكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل بشأن الاستمرارية وقرار منح الائتمان، وتوصلت هذه الدراسات إلى منفعة شكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وملاءمتها لقرار منح الائتمان.

ولقد توصلت دراسة (Guillamon 2003) إلى أن تقرير مراقب الحسابات مفيد ويؤثر على قرارات منح الائتمان وذلك بالتطبيق على عينة من المؤسسات المالية والمحليين في أسبانيا. وأيدت دراسة (Gyau et al (2016) الدراسات السابقة، حيث وجدت أن مبلغ القرض يكون أكبر في حالة ما إذا كان طلب القرض مصحوباً بقوائم مالية تم مراجعتها بالمقارنة في حالة ما إذا كان مصحوباً بقوائم مالية لم يتم مراجعتها.

وفي نفس السياق خلصت العديد من الدراسات (Pucheta et al.,2004;carcello et al., 2009; Bhimani et al.,2009; Omri et al., 2011; Kabajeh et al., 2012) تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأياً متحفظاً يؤثر على قرارات المقرضين. ولقد أيدت دراستي (Chen et al (2016) نتائج الدراسات السابقة، حيث توصلت إلى أن إصدار آراء مراجعة معدلة بشأن عدم التأكد من استمرارية الشركة يؤدي إلى تخفيض المقرضين لمدة استحقاق القرض وتخفيض مبلغ القرض وطلب ضمانات أكبر للقروض بالإضافة إلي زيادة أسعار الفائدة.

وقد اتفقت دراسة (Asare & Wright (2012) مع ما سبق على إن أهم ما يؤثر على قرار منح الائتمان، هو قدرة العميل على السداد، واستمراره في عمله وعدم إفلاسه. ولذلك فرأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية يعد من أهم ما يهتم به المقرضون عند تقييمهم للشركات والمخاطر

المتعلقة بها. كما أن لذلك الرأي تأثير جوهري على الشركات المتعثرة، والتي لم تكن لتفلس لولا فشلها في الحصول على التمويل اللازم لاستمرار عملها. ولذلك يمكن القول بأن تقرير مراقب الحسابات، بشأن استمرارية الشركة، يؤثر على تقييم درجة المخاطر المتعلقة بالشركة، ومعدل الفائدة المرضي بالنسبة للمقرض، وتقييمه لأصول الشركة والتزاماتها الحالية، ويؤثر جوهريا على منح الائتمان للشركات.

أضف لما سبق، يؤكد (Feldmann & Read (2013) بأن كثيراً من المقرضين يرفضون توفير التمويل اللازم للشركات المتعثرة، الحاصلة على تقرير معدل بشأن الاستمرارية، مما يؤدي لإفلاسها نتيجة عدم استطاعتها الحصول على التمويل اللازم، مقارنة بالشركات المتعثرة الأخرى المماثلة، والتي استطاعت الحصول على التمويل الكافي، نتيجة حصولها على تقرير نظيف. بالإضافة لزيادة قيود التمويل على الشركات الحاصلة على رأي نظيف مصحوب بفقرة توضيحية بخصوص الاستمرارية، بسبب زيادة تصنيف المقرضين لدرجة المخاطر المتعلقة بالشركة، مما يؤدي لرفع معدل الفائدة على القروض.

ويري البعض (Carson et al,2013; Kausar & Lennox,2011) أن حصول الشركة على رأي معدل بشأن استمراريته، يعد تحذيراً مبكراً وإشارة للمقرضين، باحتمالية الانخفاض في قيمة الأصول عند التصفية في حالة إفلاسها، نتيجة تقييمها على أساس قيمتها السوقية في حالة تصفية الشركة وإعداد القوائم المالية على أساس التصفية بدلا من تقييمها وفقا للقيمة الدفترية في حالة استمرارها وإعداد القوائم المالية على أساس افتراض الاستمرارية، فتقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية له محتوى معلوماتي للمقرضين يساعدهم على التنبؤ بمدى الانخفاض المتوقع في قيمة الأصول، في حالة التصفية، والتي تستخدم كضمانات للقروض الممنوحة.

ومن ناحية أخرى اختبرت دراسة (Christensen et al (2014) رد فعل مانحي الائتمان على استلام الشركات تقرير مراجعة معدل بالاستمرارية من خلال عينة مكونة من 1194 شركة أمريكية استلمت تقرير معدل بالاستمرارية لأول مرة نتيجة ضعف الأداء المالي أو مشاكل تمويل أو مشاكل تشغيل أو نتيجة القضايا المرفوعة ضد الشركة، وذلك خلال الفترة من 1995 - 2006. وتوصلت الدراسة إلى وجود رد فعل سلبي من جانب مانحي الائتمان نتيجة لاستلام تقرير مراجعة بالاستمرارية متمثلا في انخفاض أسعار الأوراق المالية، وكان رد الفعل أكثر سلبية حالة ما إذا كان التقرير به معلومات عن مشاكل تمويل وانتهاك لشروط المديونية.

كما قامت دراسة (Menon & Williams 2016) باختبار أثر رأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية على التصنيف الائتماني للشركة لعينة من 152 شركة من الشركات الأسترالية التي افلست فعلا وسجلت في سجلات الإفلاس لاحقا بعد حصولها على تصنيف ائتماني منخفض متعلق بالقدرة على السداد، وتقرير مراقب الحسابات معدلا بالاستمرارية وذلك من سنة 2000 حتى 2009. وتوصلت الدراسة إلى أن التصنيف الائتماني الخاص بالقدرة على السداد في الشهر السابق لرأي مراقب الحسابات أكثر احتمالا للحصول على رأي عن الاستمرارية بالنسبة لـ 20% من شركات العينة، وان الشركات التي حصلت على رأي خاص بالاستمرارية أكثر احتمالا أن يزيد من الاتجاه السلبي لتصنيفهم الائتماني بنسبة 56% مقارنة بالشركات التي لم تحصل على مثل ذلك الرأي. وقد خلصت الدراسة إلى أن رأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية أكثر دقة وتحفظا في تقديم إشارة عن الإفلاس مقارنة بالتصنيف الائتماني.

بالإضافة إلى ما سبق، استهدفت دراسة (Gyau et al 2016) اختبار مدى أهمية تقرير مراقب الحسابات الجديد لقرارات منح الائتمان. ومن خلال عينة من 31 من مديري منح الائتمان توصلت الدراسة لأهمية محتوى تقرير المراجعة، وأن المعلومات المتعلقة بأمور المراجعة الأساسية واستمرارية الشركة وأحكام مراقب الحسابات ذات الصلة، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بخطر الغش تعد في غاية الأهمية لهم. كما رأى المقرضون المشاركون في الدراسة أن اسم مراقب الحسابات الشريك، وعبارة مراقب الحسابات المتعلقة بالاستقلال والالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ومستوى الأهمية النسبية المستخدم في المراجعة، لها أهمية أقل لهم.

وفى دراسة أخرى (Chen et al 2016) تم التحقق مما إذا كان تضمين فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية ومحتواها في تقرير مراقب الحسابات سيؤثر على عملية اكتساب المستخدمين للمعلومات بشأن تعثر واستقرار الشركة من عدمه وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة من 98 طالب مسجلين في جامعة كندية في برنامج المحاسبة بالدراسات العليا. وتوصلت الدراسة إلى قدرة فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية على لفت انتباه المشاركين إلى الإفصاحات المتعلقة بمؤشرات التعثر المالي للشركة وقدراتها على الاستمرار، وتحذير مراقب الحسابات من أن فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية لا تحل محل قراءة القوائم المالية في مجملها.

ولقد هدفت دراسة (Sirois et al., 2018) إلى اختبار أثر تحول مراقبي الحسابات إلى الاعتماد على القواعد والارشادات الواردة بمعايير المراجعة فيما يتعلق بالاستمرارية، بدلا من الاعتماد على

عملية التقدير التي كان يمارسها مراقبو الحسابات قبل صدور تلك القواعد والارشادات. وذلك باستخدام عينة مكونة من 442 شركة بلجيكية تعاني تعثراً مالياً (رأس مال عامل سالب، أو قيمة سالبة لحقوق الملكية، أو تحقيق خسائر تشغيلية) تمثل مؤشراً على احتمال التعثر المالي في المستقبل. وتوصلت الدراسة إلى زيادة حالات الرأي المعدل بشأن الاستمرارية بعد تطبيق المعيار الجديد مما يعكس تحسن الأداء المهني لمراقب الحسابات، وارتفاع نسبة القرارات المهنية السليمة فيما يتعلق بالشركات التي أفلست بالفعل.

وقد اتفقت دراستا (Sirois et al., 2018; Batae, 2019) مع الدراسات السابقة من محدودية تأثير الرأي المعدل لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على قرار البنوك لمنح الائتمان للشركات التي تتلقى تقريراً بشأن الاستمرارية، حيث تواصلت الدراسة من خلال مقابلات شبة هيكلية مع 18 من موظفي البنوك في فلندا، أن موظفي البنوك يعتبرون رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية معلومات ملائمة ولكن بدرجة محدودة خاصة مع صغر حجم الشركة، حيث وجود مصادر بديلة للمقرضين من أهمها الاتصال المباشر بالمقرضين.

ويجد المتتبع للدراسات الأكاديمية أن معظم الحالات تحسن القواعد والارشادات الموضوعية من قبل واضعي المعايير من ملائمة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وزيادة التقارير المتضمنة رأي معدل بالاستمرارية لشركات أفلست فعلاً فيما بعد مقارنة بالتقارير التي تضمنت رأياً معدلاً بالاستمرارية وأفلست فعلاً قبل وضع تلك القواعد والارشادات الجديدة (Arnedo et al., 2008; Nogler, 2008; Young & Wang, 2010; Hu, 2011; Geiger et al., 2014; Boolaky & Quick, 2016; Trpeska et al., 2017) الأمر الذي يشير إلى أهمية التعديلات الأخيرة لمعيار المراجعة الدولي بشأن الاستمرارية، وأن تلك التعديلات قد يكون لها أثر إيجابي على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وأنها تقدم قيمة لمستخدمي تقرير مراقب الحسابات.

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق العديد من الدراسات على منفعة معلومات تقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل وملاءمتها لقرار منح الائتمان. وأن هناك ندرة في الدراسات التي اختبرت العلاقة بين فقرة عدم التأكد الجوهرية بشأن الاستمرارية وقرار منح الائتمان نظراً لحدوث إضافة فقرة عدم التأكد الجوهرية بشأن الاستمرارية لتقرير مراقب الحسابات، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الدراسات القليلة تتفق على أن المعلومات عن عدم التأكد الجوهرية بشأن الاستمرارية تكون ذات أهمية للمقرضين، لذلك يمكن اشتقاق الفرض الثاني من البحث كما يلي:

(H₂): تؤثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 إيجابا على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر.

وبشأن محددات هذه العلاقة من حيث اتجاهها وقوتها فقد أكدت العديد من الدراسات السابقة (Tronnberg, & Hemlin,2012; Sormunen,2014; Baklout,2015; Boolaky & Quick,2016;Trpeska et al.,2017; Näsman, 2019) على أن خبرة أصحاب المصالح، مثل المستثمرين والمقرضين، وكذلك تأهيلهم العلمي يؤثران على قراراتهم، لذلك من المتوقع أن يكون خبرة مانحي الائتمان ومستوي تأهيلهم العلمي تأثير على العلاقة محل الدراسة، فبالنسبة للتأهيل العلمي، فإن زيادة مستوي التأهيل العلمي لمانحي الائتمان يؤدي إلي زيادة مهارتهم ومعرفتهم مما ينعكس علي تحسين جودة قراراتهم (Ton & Naguyen,2014;Fachrudin,2016). ويري كل من (Noghondar & Foon,2013; Miazee & Hassan,2014) أن اختلاف مستوي التأهيل العلمي لمانحي الائتمان يؤثر على إدراكهم وفهمهم للمعلومات التي تفصح عنها الشركة المقترضة، وكذلك تقييمهم للمخاطر التي تواجهها. وفي نفس السياق يري كل من (فرج، 2017; منصور، 2019; Baklouti,2015) أن مستوي التأهيل العلمي لمانحي الائتمان يؤثر علي دقة أحكامهم، فارتفاع مستوي التأهيل العلمي له تأثير إيجابي علي دقة احكام وتنبؤات مانحي الائتمان.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن مستوي التأهيل العلمي لمانحي الائتمان يؤثر علي جودة قراراتهم، لذلك يتوقع الباحث أن تختلف العلاقة محل الدراسة باختلاف مستوي التأهيل العلمي لمانحي الائتمان كمتغير معدل لهذه العلاقة، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H_{2a}) كما يلي:

(H_{2a}): يختلف التأثير الايجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوي التأهيل العلمي لمانحي الائتمان

وبالنسبة للخبرة يري (Tronnberg, & Hemlin (2012) أن دقة أحكام مانح الائتمان تعتمد بصورة كبيرة على خبرته، فالخبرة الكبيرة تعزز مهارته الفكرية، الامر الذي ينعكس بصورة إيجابية علي دقة احكامه وتوقعاته، فالخبرة تجعله أكثر تأهيلا لتجنب تحيز الاحكام، مما ينعكس في تحسين

دقة توقعاته وتحسين جودة قراراته. ويرى كل من (عصام, 2016 ; فرج, 2017; منصور, 2019; Sormunen, 2014) أن منح الائتمان ذو الخبرة الطويلة يستطيع استخلاص استنتاجات من المواقف السابقة والتي يمكن أن تتطابق مع المواقف الحالية، بالإضافة إلى قدرته على إجراء تقييمات أكثر شمولاً للمخاطر التي تواجه الشركات، والفرص المتاحة أمامها، بالإضافة إلى تقييم قدرتها على سداد القرض قبل اتخاذ قراره، مقارنة بزملائه محدودي الخبرة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن خبرة منح الائتمان تساهم في تحسين فهمه لعمليات الشركة المقترضة، المخاطر التي تواجهها، الفرص المتاحة أمامها، بالإضافة إلى تقييم قدرتها على سداد القرض، الأمر الذي يساهم في تحسين جودة قرار منح الائتمان. لذلك يتوقع الباحث أن تختلف العلاقة محل الدراسة باختلاف مستوي خبرة منحي الائتمان كمتغير معدل لهذه العلاقة، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H_{2b}) كما يلي:

(H_{2b}): يختلف التأثير الايجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوي خبرة منحي الائتمان.

ونظراً لأهمية المتغيرات السابقة كمتغيرات معدله للعلاقة محل الدراسة، من ثم يوجد سؤال منطقي، هل يختلف أثر المتغيرات المعدله مجتمعة، على العلاقة محل الدراسة، مقارنة بأثر كل متغير معدل على حده؟ وبالتالي يرى الباحث أن أنه من المنطقي أن نتوقع تأثيراً أكبر لمتغيري مستوي التأهيل العلمي وخبرة منحي الائتمان معا على العلاقة محل الدراسة مقارنة بتأثير كل منهما على حده. ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H_{2c}) من البحث كما يلي:

(H_{2c}): يختلف التأثير الايجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقبي الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوي تأهيل وخبرة منحي الائتمان معا.

7-4 نموذج ومنهجية البحث

يعرض الباحث في هذا القسم أهداف الدراسة التجريبية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج الدراسة ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها بالإضافة إلى التصميم التجريبي وأخيراً اختبار فروض احصائياً كما يلي:

7-4-1 أهداف الدراسة التجريبية

تستهدف الدراسة التجريبية اختبار أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان، وكذلك اختبار أثر مستوي تأهيل وخبرة المستثمرين ومانحي الائتمان على العلاقتين محل الدراسة قياساً على (شبل، 2019؛ Kausar et al., 2017).

7-4-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجتمعين فرعيين، يشمل الأول المستثمرين المؤسسين ويمثلهم مديري أمناء الاستثمار ببعض البنوك التجارية ومعاونيهم حيث تم سحب عينة منهم تضم 100^2 من مديري أمناء الاستثمار، قياساً على (Corom et al (2009). بينما اشتمل المجتمع الثاني علي المسؤولين عن منح الائتمان بالبنوك التجارية، حيث تم سحب عينة منهم تضم 100^3 من المسؤولين عن منح الائتمان، وذلك قياساً على (Doxey, 2014; Sormunen, 2014). ويوضح الجدول التالي عدد الحالات التجريبية الموزعة على عينتي الدراسة بالإضافة إلى عدد ونسبة الردود، وكذلك عدد ونسبة الردود السليمة، والتي ستخضع للتحليل الاحصائي.

جدول (1): بيان بالردود على الحالات التجريبية

بيان	المستثمرون	مانحو الائتمان
عدد الحالات التجريبية الموزعة	100	100
عدد الحالات التجريبية المستلمة	58	41
نسبة الردود إلى إجمالي الحالات الموزعة	%58	%41
عدد الحالات التجريبية السليمة	46	34
نسبة الردود السليمة إلى المستلمة	%79	%82

(المصدر: إعداد الباحث)

(2) روعي فيهم التفاوت والتباين في مستوى تأهيلهم العلمي وخبرتهم في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

(3) روعي فيهم التفاوت والتباين في مستوى تأهيلهم العلمي وخبرتهم في مجال اتخاذ قرارات منح الائتمان والاقرض للشركات المقيدة في البورصة.

7-4-3 أدوات وإجراءات الدراسة

اعتمد الباحث على دراسة تجريبية $2*2*2$ قياساً على (Didia et al (2018) لاختبار أثر التعديلات الحديثة بشأن الاستمرارية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولية رقم 570 لسنة 2015 على قراري الاستثمار ومنح الائتمان. وتضمنت الحالة التجريبية الموزعة قسمين:

القسم الأول: استهدف التعرف على بعض خصائص المستثمرين ومانحي الائتمان المشاركين في التجربة من خلال الاستفسار عن مستوى الخبرة المهنية، المركز الوظيفي والتأهيل العلمي.

القسم الثاني: ويشتمل على الحالة التجريبية وهي عبارة عن توصيف لشركة حقيقية من الشركات المقيدة في البورصة المصرية والتي تعمل في مجال صناعة الاسلاك والوصلات الكهربائية والتليفونية بأنواعها ومقاساتها المختلفة، يتم عرض بيانات أساسية لجميع المجموعات وتشمل تلك المعلومات القوائم المالية والايضاحات المتممة لها التي يمكن أن يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية (المستثمرون ومانحو الائتمان) في عملية اتخاذ القرارات (قرار الاستثمار ومنح الائتمان) أما بالنسبة للبيانات المختلفة بين المجموعات فقد اشتملت على جزئين:

- **الجزء الأول:** تم تضمين تقرير مراقب حسابات يوضح رأيه المتعلق بالقوائم المالية الخاصة بالشركة وذلك وفقاً لمعيار المراجعة المصري 570 الحالي لسنة 2008.
- **الجزء الثاني:** تم تضمين تقرير مراقب الحسابات يوضح رأيه المتعلق بالقوائم المالية الخاصة بالشركة وذلك وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015، المتعلق بالاستمرارية.

ويرافق الحالة التجريبية مجموعة من الأسئلة للحصول على استجابات المشاركين في التجربة لمتغيرات الدراسة ومن ثم اختبار أثرها على قراري الاستثمار منح الائتمان.

7-4-4 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تقوم هذه الدراسة باختبار أثر التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية (كمتغير مستقل) على قراري الاستثمار ومنح الائتمان (كمتغيران تابعان) مع الأخذ في الاعتبار اختبار الأثر التفاعلي لبعض المتغيرات المعدلة Moderating Variables مثل تأهيل وخبرة المستثمرين ومانحو الائتمان التي تؤثر على، أو تعدل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع وبالتالي تحقق تأثيراً تفاعلياً Interactive Effect. وبالتالي تشتمل الدراسة على ثلاث أنواع من المتغيرات، متغير مستقل، متغير تابع، متغير معدل، وفيما يلي جدول (2) يلخص قياس وتوصيف متغيرات الدراسة كالتالي:

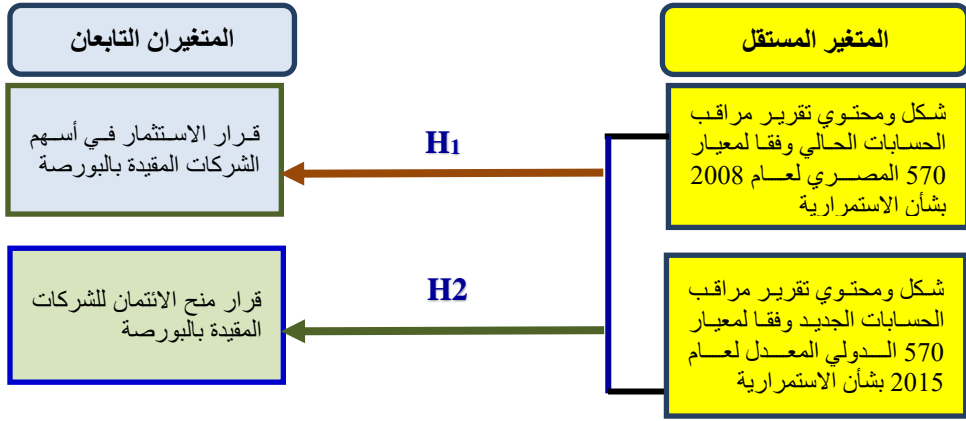
جدول (2): قياس وتوصيف متغيرات البحث

المتغير	نوعه	طريقة قياسه	التأثير المتوقع
التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 بشأن الاستمرارية	مستقل	من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة معيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية وتضمن الحالة التجريبية تقرير مراقب الحسابات الجديد يشتمل على فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية والقيمة (صفر) في حالة استمرار العمل بمعيار المراجعة المصري الحالي قياسا على (Trpeska et al.,2017; Christensen,2014; Sormunen,2014; Bedard et al.,2014)	+
قرار المستثمر بالاستثمار في الأسهم	تابع	من خلال ردود المشاركين في حالي الدراسة التجريبية بتوقع سعر السهم للشركة في نهاية الفترة التالية واتخاذ قرار الاستثمار. قياسا على (Christensen et al., 2018).	
قرار منح الائتمان	تابع	من خلال ردود المشاركين في حالي الدراسة التجريبية بقبول أو رفض القرض للشركة، ونسبة قيمة القرض إلى الضمانات، ومعدل الفائدة. قياسا على (Didia et al.,2018; Trpeska et al.,2017).	
مستوي خبرة المستثمر المؤسسي	معدل	تم قياسه بعدد السنوات التي قضاها مديرو الاستثمار (متخذ القرار) في ممارسة عمله (Doxey,2014; Kaplan et al.,2014)، ويعتبر مديرو الاستثمار ذو خبرة مرتفعة إذا كان عدد سنوات خبرته لا تقل عن 10 سنوات، ويعتبر ذا خبرة منخفضة إذا كانت عدد سنوات خبرته أقل من 10 سنوات قياسا على (رميلي, 2020; Johnson et al.,2014)	+ أو -
مستوي التأهيل العلمي للمستثمر المؤسسي	معدل	يتم قياسه بالخلفية العلمية لمديري الاستثمار ومعرفتهم والتدريب الذي حصلوا عليه، ويعتبر مديرو الاستثمار ذو تأهيل علمي مرتفع إذا حصل على دراسات عليا أو شهادات مهنية، وذو تأهيل علمي منخفض بخلاف ذلك، قياسا على (رميلي, 2020; Cordoş, & Fülöp, 2015)	+ أو -
مستوي خبرة مانحي الائتمان	معدل	تم قياسه بعدد السنوات التي قضاها مانح الائتمان (متخذ القرار) في ممارسة عمله (Trpeska et al.,2017)، ويعتبر مانح الائتمان ذا خبرة مرتفعة إذا كان عدد سنوات خبرته لا تقل عن 10 سنوات، ويعتبر ذا خبرة منخفضة إذا كانت عدد سنوات خبرته أقل من 10 سنوات قياسا على (Johnson et al.,2014; Trpeska et al.,2017; منصور, 2019)	+ أو -
مستوي التأهيل العلمي لمانحي الائتمان	معدل	يتم قياسه بالخلفية العلمية لمانح الائتمان ومعرفته والتدريب الذي حصل عليه، ويعتبر مانح الائتمان ذو تأهيل علمي مرتفع إذا حصل على دراسات عليا أو شهادات مهنية، وذو تأهيل علمي منخفض بخلاف ذلك، قياسا على (منصور, 2019; Cordoş, & Fülöp, 2015)	+ أو -

(المصدر إعداد الباحث)

7-4-5 نموذج الدراسة

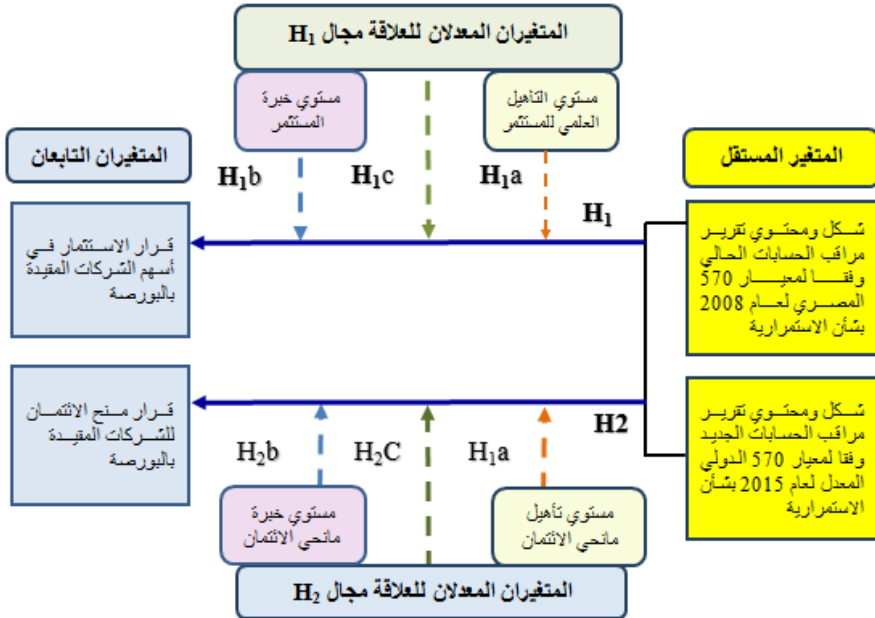
يظهر نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي كما يلي:



شكل (2): نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي

(المصدر: إعداد الباحث)

كما يظهر نموذج البحث في ظل التحليلات الأخرى كما يلي:



شكل (3): نموذج البحث في ظل التحليلات الأخرى

(المصدر: إعداد الباحث)

7-4-6 التصميم التجريبي للدراسة

لاختبار فرضي الدراسة وفرعاتها تم استخدام التصميم التجريبي $2*2*2$ التي يوضحها الجدول

التالي:

جدول (3): التصميم التجريبي $2*2*2$

مستوي خبرة		مستوي التأهيل العلمي		المسئولية الفنية للمستثمر ومانح الائتمان بدائل تقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية
منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	
المعالجة ($\sqrt[4]{1}$) النتيؤ بسعر السهم	المعالجة ($\sqrt[3]{1}$) النتيؤ بسعر السهم	المعالجة ($\sqrt[2]{1}$) النتيؤ بسعر السهم	المعالجة ($\sqrt[1]{1}$) النتيؤ بسعر السهم	شكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات الحالي بشأن الاستمرارية.
المعالجة (ب/4) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات	المعالجة (ب/3) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات	المعالجة (ب/2) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات	المعالجة (ب/1) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات	
المعالجة ($\sqrt[8]{1}$) النتيؤ بسعر السهم	المعالجة ($\sqrt[7]{1}$) النتيؤ بسعر السهم	المعالجة ($\sqrt[6]{1}$) النتيؤ بسعر السهم	المعالجة ($\sqrt[5]{1}$) النتيؤ بسعر السهم	شكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات الجديد وفقا لمعيار ISA 570 المعدل بشأن الاستمرارية
المعالجة (ب/8) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات	المعالجة (ب/7) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات	المعالجة (ب/6) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات	المعالجة (ب/5) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات	

(المصدر إعداد الباحث)

وبناء على هذا التصميم، هناك 16 معالجة تجريبية كما يلي:

المعالجة (1/1): يقدم للمستثمرين قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 المصري لسنة 2008 / لديهم مستوى تأهيل علمي مرتفع / ويطلب منهم التنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (1/ب): يقدم لمانحي الائتمان قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 المصري لسنة 2008 / لديهم مستوي تأهيل علمي مرتفع / ويطلب منهم تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات.

المعالجة (2/أ): يقدم للمستثمرين قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 المصري لسنة 2008 / لديهم مستوي تأهيل علمي منخفض / ويطلب منهم التنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (2/ب): يقدم لمانحي الائتمان قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 المصري لسنة 2008 / لديهم مستوي تأهيل علمي منخفض / ويطلب منهم تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات.

المعالجة (3/أ): يقدم للمستثمرين قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 المصري لسنة 2008 / لديهم مستوي خبره مرتفع / ويطلب منهم التنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (3/ب): يقدم لمانحي الائتمان قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 المصري لسنة 2008 / لديهم مستوي خبره مرتفع / ويطلب منهم تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات.

المعالجة (4/أ): يقدم للمستثمرين قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 المصري لسنة 2008 / لديهم مستوي خبرة منخفض / ويطلب منهم التنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (4/ب): يقدم لمانحي الائتمان قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 المصري لسنة 2008 / لديهم مستوي خبرة منخفض / ويطلب منهم تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات.

المعالجة (5/أ): يقدم للمستثمرين قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 الدولي المعدل لسنة 2015 / لديهم مستوي تأهيل علمي مرتفع / ويطلب منهم التنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (5/ب): يقدم لمانحي الائتمان قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 الدولي المعدل لسنة 2015 / لديهم مستوي تأهيل علمي مرتفع / ويطلب منهم تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات.

المعالجة (6/أ): يقدم للمستثمرين قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 المصري لسنة 2008 / لديهم مستوي تأهيل علمي منخفض / ويطلب منهم التنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (6/ب): يقدم لمانحي الائتمان قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 الدولي المعدل لسنة 2015 / لديهم مستوي تأهيل علمي منخفض / ويطلب منهم تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات.

المعالجة (7/أ): يقدم للمستثمرين قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 الدولي المعدل لسنة 2015 / لديهم مستوي خبره مرتفع / ويطلب منهم التنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (7/ب): يقدم لمانحي الائتمان قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 الدولي المعدل لسنة 2015 / لديهم مستوي خبره مرتفع / ويطلب منهم تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات.

المعالجة (8/أ): يقدم للمستثمرين قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 الدولي المعدل لسنة 2015 / لديهم مستوي خبرة منخفض / ويطلب منهم التنبؤ بسعر السهم.

المعالجة (8/ب): يقدم لمانحي الائتمان قوائم مالية لشركة مقيدة بالبورصة مرفق بها تقرير مراقب حسابات وفق معيار 570 الدولي المعدل لسنة 2015 / لديهم مستوي خبرة منخفض / ويطلب منهم تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة والضمانات.

ولاختبار فرضي البحث وفرعاتها سوف يتم اجراء المقارنات التالية:

وسوف يعتمد الباحث في مرحلة التحليل الأساسي على اختبار فرضي الدراسة الرئيسي من خلال المقارنتين التاليتين:

المقارنة الاولى: بين المعالجات $[(1/1) + (1/2) + (1/3) + (1/4)]$ والمعالجات $[(1/5) + (1/6)]$ و $[(1/7) + (1/8)]$ وذلك لقياس أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرار الاستثمار بالأسهم، ومن ثم اختبار الفرض الأول للبحث (H₁).

المقارنة الثانية: بين المعالجات $[(1/1) + (1/2) + (1/3) + (1/4)]$ والمعالجات $[(1/5) + (1/6) + (1/7) + (1/8)]$ وذلك لقياس أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرار منح الائتمان، ومن ثم اختبار الفرض الثاني للبحث (H₂).

ثم يقوم الباحث بإجراء **تحليلات أخرى (Other Analysis)** من خلال إدخال متغيري التأهيل العلمي والخبرة للمستثمرين ومانحي الائتمان كمتغيرات معدلة **Moderating Variables** لبيان أثرها على العلاقات محل الدراسة من خلال المقارنات التالية:

المقارنة الثالثة: بين $[(1/1) \times (1/5)] \times [(1/2) \times (1/6)]$ وذلك لقياس مدي اختلاف أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرار الاستثمار مقارنة بالمعيار المناظر المصري الحالي، باختلاف مستوي التأهيل العلمي للمستثمرين ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H_{1a}).

المقارنة الرابعة: بين $[(1/3) \times (1/7)] \times [(1/4) \times (1/8)]$ وذلك لقياس مدي اختلاف أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرار الاستثمار مقارنة بالمعيار المناظر المصري الحالي، باختلاف مستوي خبرة المستثمرين، ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H_{1b}).

المقارنة الخامسة: بين $[(1/1) + (1/3) + (1/5) + (1/7)] \times [(1/2) + (1/4) + (1/6) + (1/8)]$ وذلك لقياس مدي اختلاف أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرار الاستثمار مقارنة بالمعيار المناظر المصري الحالي، باختلاف الأثر المجمع لكل من التأهيل العلمي وخبرة المستثمرين معاً، ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H_{1c}).

المقارنة السادسة: بين $[(1/ب) \times (5/ب)] \times [(2/ب) \times (6/ب)]$ وذلك لقياس مدى اختلاف أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرار منح الائتمان مقارنة بالمعيار المناظر المصري الحالي، باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H_{2a}).

المقارنة السابعة: بين $[(3/ب) \times (7/ب)] \times [(4/ب) \times (8/ب)]$ وذلك لقياس مدى اختلاف أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرار منح الائتمان مقارنة بالمعيار المناظر المصري الحالي باختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان، ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H_{2b}).

المقارنة الثامنة: بين $[(1/ب) + (3/ب)] \times [(5/ب) + (7/ب)] \times [(2/ب) + (4/ب)] \times [(6/ب) + (8/ب)]$ وذلك لقياس مدى اختلاف أثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرار منح الائتمان مقارنة بالمعيار المناظر المصري الحالي باختلاف الأثر المجمع لكل من التأهيل العلمي وخبرة لمانحي الائتمان معاً، ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H_{2c}).

7-4-7 نتائج الدراسة التجريبية

7-4-7-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة التجريبية

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات. وقام الباحث باستخدام الجداول الإلكترونية الخاصة ببرنامج *Microsoft Excel* من أجل تفرغ ردود المشاركين في الدراسة التجريبية، ثم تم إجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي *NCSS Data Analyze 2020*. وقد استخدم الباحث الاختبارات الإحصائية التي تتفق مع طبيعة بيانات الدراسة التجريبية وفروض البحث، كالتالي:

7-4-7-1-1 اختبار ثبات أداة القياس أو الاعتمادية (Cronbach`s Alpha)

اعتمد الباحث على اختبار (معامل كرونباخ ألفا) Cronbach`s Alpha وذلك لبحث مدى إمكانية الاعتماد على العناصر المكونة للأسئلة الخاصة بالحالات التجريبية، من خلال اختبار مدى مصداقية وثبات إجابات أفراد كل عينة على العناصر المقدمة لهم، وتأخذ قيمة معامل هذا الاختبار قيمة تتراوح بين (صفر، واحد) حيث إذا كانت الإجابات بها ثبات فإن هذا المعامل يكون مساوياً للواحد الصحيح، أما إذا كان هذا المعامل مساوياً للصفر، فإن هذا يعني عدم ثبات الإجابات.

وتعتبر الزيادة في قيمة معامل الاختبار السابق معبرة عن الصدق بمعنى صحة العلاقة السببية بين المتغير المستقل والتابع (وهو ما يعرف بالصدق الداخلي Internal Validity) ومن ثم إمكانية تعميم النتائج (وهو ما يعرف بالصدق الخارجي External Validity). وتعد أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا هي 60% وأفضل قيمة تتراوح بين (70% إلى 80%). وإذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا أقل من 60% فيتم استخدام إجراء Scale If Item Deleted (المقياس عند حذف البند) حيث يتم حذف بعض العناصر التي تجعل قيمة معامل كرونباخ ألفا يصل إلى 60% أو أكثر، وتم إجراء ذلك قياساً على (Bonett & Wright (2015).

وتم استخدام هذا الاختبار في قياس درجة مصداقية ومدى الاعتماد على كل عنصر من العناصر المكونة للأسئلة الخاصة بالحالات التجريبية لكل من عينة المستثمرين ومانحي الائتمان، ووجدت النتائج لعينتي الدراسة أن هناك مصداقية لكل عنصر على حدة حيث إن معامل كرونباخ ألفا أكبر من 60%، وكذلك وجد أن هناك مصداقية وإمكانية اعتماد علي عناصر الاسئلة ككل لأن معامل كرونباخ ألفا لعينتي الدراسة 0.783، 0.678 وهو أكبر من 60% كما يوضحها جدول رقم (4) التالي:

جدول (4) معامل كرونباخ ألفا لعينتي الدراسة

Reliability Statistics

sample	Cronbach's Alpha	N of Items
المستثمرون	0.783	10
مانحو الائتمان	0.678	20

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وقام الباحث أيضا باستخدام اختبار كاي مربع $Chi-square (\chi^2)$ لتحديد مدى معنوية الأسئلة الاستقصائية، و أظهرت النتائج أن قيمة P-Value أقل من مستوى المعنوية (5%) لمعظم الأسئلة المرافقة للحالات التجريبية، مما يعني رفض فرض العدم (القائل بأنه لا توجد اختلافات بين فئات الإجابة) وقبول الفرض البديل (القائل بأنه توجد اختلافات بين فئات الإجابة) قياساً علي، عبد الفتاح (2016).

7-4-7-1-2 تحديد نوعية الاختبارات التي تناسب بيانات عينتي الدراسة

اعتمد الباحث بصدد تحليل البيانات الواردة بالتجربة التي تم جمعها على بعض الأساليب والاختبارات الإحصائية بما يتفق وطبيعة البيانات التي تم التعامل معها إحصائياً، وحيث أن معظم

البيانات التي تم تجميعها بيانات ترتيبية، ونظراً لعدم معلومية توزيع البيانات محل الدراسة أو عدم التأكد من أنها تتبع توزيعاً معتدلاً، فإنه تم إجراء اختبار *Kolmogorov-Smirnov* لتحديد مدى تبعية بيانات العينة للتوزيع الطبيعي المعتدل. حيث إن الاختبارات الإحصائية المعملية تكون مناسبة في حالة تبعية توزيع بيانات العينة للتوزيع الطبيعي المعتدل، بينما تكون الاختبارات اللامعلمية هي المناسبة في حالة عدم تبعية بيانات العينة للتوزيع الطبيعي المعتدل، قياساً على عزام (1990).

ويتمثل الفرض العدم والفرض البديل لهذه الاختبارات فيما يلي:

الفرض العدم H_0 : العينة مسحوبة من مجتمع يتبع توزيع طبيعي

الفرض البديل H_1 : العينة مسحوبة من مجتمع لا يتبع توزيع طبيعي

وفيما يلي جدول رقم (5) يوضح نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول (5): نتائج اختبارات توزيع بيانات العينة

sample	Kolmogorov-Smirnov	
	P-Value	Statistic
المستثمرون	0.000	0.216
مانحو الائتمان	0.000	0.198

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول (5) أنه وفقاً لاختبار الاعتدال السابق تم رفض فرض العدم (القائل بأن المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي) وقبول الفرض البديل (القائل بأن المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي) حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيمة $P\text{-Value}$ ($\text{Sig.} = 0.000$) لجميع المتغيرات محل الدراسة، وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05). وبذلك فإن بيانات عيني الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي المعتدل، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاختبارات المعملية، ولكن يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية لاختبار فروض الدراسة، عزام (1990).

7-4-7-2 نتائج اختبار فرضي الدراسة في ظل التحليل الأساسي Fundamental Analysis

فيما يلي يعرض الباحث لنتائج اختبار فرضي البحث، كل على حده:

7-4-7-2-1 نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث (H_1)

لاختبار ما إذا كان هناك تأثير للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية كمتغير مستقل إيجاباً على قرار

المستثمر المؤسسي في مصر بالاستثمار في الأسهم، كمتغير تابع، مقارنة بالمعيار المصري المناظر الحالي، اعتمادا على اختبار Wilcoxon Signed Rank لعينتين غير مستقلتين، يظهر الفرض الإحصائي لهذا الاختبار كما يلي:

الفرض العدم H_0 : وسيط الفروق = صفر، ويعنى هذا الفرض عدم وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري المراجعة الحالي والمعدل بشأن الاستمرارية.

الفرض البديل H_1 : وسيط الفروق \neq صفر، ويعني هذا الفرض وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري المراجعة الحالي والمعدل بشأن الاستمرارية.

ويتم اتخاذ القرار بناءً على قيمة (P-value) عند (مستوى معنوية 5%)، بحيث إذا كانت (P-value) المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المفترض (0.05) فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الأول للبحث من خلال اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test على المقارنة الأولي وذلك باستخدام الردود على السؤال الثالث (Q3 ، Q7) المتعلق بقرار الاستثمار في أسهم الشركة من عدمه في ظل تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 570 الحالي والمعدل بشأن الاستمرارية. (ملحق البحث)

جدول (6): اختبار الفرض الأول H_1

Wilcoxon Signed Ranks Test

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q7 - Q3	Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
	Positive Ranks	44 ^b	22.50	990.00
	Ties	2 ^c		
	Total	46		
		a. Q7 < Q3	b. Q7 > Q3	c. Q7 = Q3

Test Statistics^a

	Q7 - Q3
Z	-5.893 ^b
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on negative ranks.

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ويتضح من جدول رقم (6) أن قيمة P-Value ($\text{Sig.}=0.000$) أقل من مستوى المعنوية (5%). مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H_1) ومن ثم يمكن القول بوجود تأثير للتعديلات الجديدة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل، بشأن الاستمرارية مقارنة بنظيرة المصري الحالي، على قرار الاستثمار.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Gupta et al.,2018; Riley and Luippold,2015; Bedard et al,2019; Ramalingegowda,2014; Kaplan et al,2014) بدوي 2018 والتي وجدت تأثيرًا معنويًا للتعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية على قرارات الاستثمار بالأسهم. حيث أشارت تلك الدراسات، إلى أن هذه التعديلات، تؤثر على أسعار الأسهم التي يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية، لما توفره من معلومات تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة.

ولكن من جهة أخرى، لا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (Czerney et al,2014;Bedard et al,2014; Myers et al,2014;Mock et al,2013) بأن المستثمرين لا يقومون بقراءة تقرير مراقب الحسابات كاملا، لكنهم يكتفون بفقرة الرأي فقط ويعتمدون عليها في تقييمهم لحالة الشركة. لذلك ما لم يحتفظ مراقب الحسابات في رأيه بسبب الاستمرارية، فإن إضافة أي فقرات تشير لاستمرارية الشركة، بعد فقرة الرأي النظيف، لا تعد ذات أهمية بالنسبة لهم.

وقد جاءت إجابة المستثمرين على الأسئلة الفرعية المكونة من (Q1، Q2، Q4) بعضها مؤيدة والبعض الآخر غير مؤيدة لتوفير تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية لمعلومات تؤثر على قرار الاستثمار بالأسهم من جانبهم بالمقارنة بتقرير مراقب الحسابات الساري حاليا، حيث كانت قيمة P. Value بالنسبة للأسئلة الفرعية الأربع كما يظهر من خلال جدول رقم (7) التالي:

جدول (7): المقارنة بين الردود على الأسئلة الفرعية في الحالتين

Wilcoxon Signed Ranks Test

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q ₅ - Q ₁	Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
	Positive Ranks	42 ^b	21.50	903.00
	Ties	4 ^c		
	Total	46		
Q ₆ - Q ₂	Negative Ranks	0 ^d	.00	.00
	Positive Ranks	42 ^e	21.50	903.00
	Ties	4 ^f		
	Total	46		
Q ₈ - Q ₄	Negative Ranks	3 ^g	6.00	18.00
	Positive Ranks	8 ^h	6.00	48.00
	Ties	35 ⁱ		
	Total	46		
a. Q ₅ < Q ₁		b. Q ₅ > Q ₁		c. Q ₅ = Q ₁
d. Q ₆ < Q ₂		e. Q ₆ > Q ₂		f. Q ₆ = Q ₂
g. Q ₈ < Q ₄		h. Q ₈ > Q ₄		i. Q ₈ = Q ₄

Test Statistics^a

	Q ₅ - Q ₁	Q ₆ - Q ₂	Q ₈ - Q ₄
Z	-5.749 ^b	-5.740 ^b	-1.508 ^b
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.132

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on negative ranks.

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ويخلص الباحث من خلال الإجابات على الأسئلة السابقة إلى أن اختلاف نتائج الدراسة عن الكثير من الدراسات السابقة، يعود لبيئة تطبيق الدراسة الحالية، فمعظم الدراسات السابقة تناولت أسواق رأس المال في الدول المتقدمة كأمريكا والمملكة المتحدة والنرويج والتي تتسم بقدر كبير من الكفاءة. بالإضافة لضوابط مهنية لمديري أمناء وصناديق الاستثمار، تمكنهم من القيام بالتحليل المالي الدقيق لاتخاذ القرارات الرشيدة. ويختلف ذلك عن الوضع في مصر، حيث يتجه كثير من المستثمرين لشركات السمسرة لاتخاذ قرارات الاستثمار بالنيابة عنهم.

أضف إلى ذلك أن شركات السمسرة تعتمد في تحليلها لأداء الشركات على التحليل الفني لحركة الأسهم، للتعقب بأسعار الأسهم في الفترات المستقبلية واتخاذ قرار الاستثمار بناءً على ذلك. لهذا فهي لا تعتمد على تقرير مراقب الحسابات في اتخاذها لقرار الاستثمار. وما لم يكن الرأي نفسه متحفظاً، بغض النظر عن سبب التحفظ، لا يتم الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات الاستثمار.

7-4-7-2-2 نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث (H₂)

لاختبار ما إذا كان هناك تأثير للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية كمتغير مستقل إيجابا على قرار منح الائتمان، كمتغير تابع مقارنة بالمعيار المصري المناظر الحالي. تم اعتمادا على اختبار Wilcoxon Signed Rank لعينتين غير مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

الفرض العدم H₀: وسيط الفروق = صفر، ويعنى هذا الفرض عدم وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري المراجعة الحالي والمعدل بشأن الاستمرارية.
الفرض البديل H₁: وسيط الفروق \neq صفر، ويعني هذا الفرض وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري المراجعة الحالي والمعدل بشأن الاستمرارية.

ويتم حساب قيمة P. Value فإذا كانت أقل من 5% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الرئيسي للبحث من خلال اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test على المقارنة الثانية وذلك باستخدام الردود على الأسئلة من السابع حتى العاشر المتعلقة بقرار منح الائتمان من عدمه وقيمة القرض والفائدة والضمانات في ظل تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 570 الحالي والمعدل بشأن الاستمرارية.

جدول (8): اختبار الفرض الثاني H_2

Wilcoxon Signed Ranks Test

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q17 - Q07	Negative Ranks	2a	8.00	16.00
	Positive Ranks	24b	13.96	335.00
	Ties	8c		
	Total	34		
Q18 - Q08	Negative Ranks	0d	.00	.00
	Positive Ranks	6e	3.50	21.00
	Ties	28f		
	Total	34		
Q19 - Q09	Negative Ranks	0g	.00	.00
	Positive Ranks	18h	9.50	171.00
	Ties	16i		
	Total	34		
Q20 - Q10	Negative Ranks	1j	9.00	9.00
	Positive Ranks	23k	12.65	291.00
	Ties	10l		
	Total	34		
a. Q17 < Q07		b. Q17 > Q07		c. Q17 = Q07
d. Q18 < Q08		e. Q18 > Q08		f. Q18 = Q08
g. Q19 < Q09		h. Q19 > Q09		i. Q19 = Q09
j. Q20 < Q10		k. Q20 > Q10		l. Q20 = Q10

Test Statisticsa

	Q17 - Q07	Q18 - Q08	Q19 - Q09	Q20 - Q10
Z	-4.161b	-2.449b	-3.801b	-4.051b
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.014	.000	.000

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on negative ranks.

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الثانية) لتؤيد وجود تأثير للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرار منح الائتمان، حيث كانت قيمة P. Value (0.000، 0.014، 0.000)، (Sig.= 0.000) وجميعها أقل من مستوي المعنوية 5%، الأمر الذي يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H_2).

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة (Christensen et al. 2014; Trpeska et al., 2017، منصور، 2019) والتي توصلت إلى أن المعلومات عن فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن

الاستمرارية تكون ذات أهمية عالية للمقرضين كونها مؤشر على قدرة المقترض على سداد التزاماته مستقبلاً. ويعتقد الباحث أن تقديم دليل تجريبي على أهمية تضمين تقرير مراقب الحسابات فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية وتأثيرها على قرار منح الإئتمان يبرز الحاجة إلى تطوير معايير المراجعة المصرية لتواكب التعديلات التي حدثت في معايير المراجعة الدولية وبصفة خاصة المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات.

وقد جاءت إجابة مانحي الإئتمان على الأسئلة الفرعية من (Q1 حتى Q6) أيضاً لتؤيد أن شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية يوفر معلومات مالية وغير مالية مفيدة ومحل ثقة من جانبهم بالمقارنة بتقرير مراقب الحسابات التقليدي والساري حالياً، حيث كانت قيمة P. Value بالنسبة للأسئلة الفرعية الستة كما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول (9): المقارنة بين الردود على الأسئلة الفرعية في الحالتين

Test Statistics^a

	Q11 - Q01	Q12 - Q02	Q13 - Q03	Q14 - Q04	Q15 - Q05	Q16 - Q06
Z	-2.047 ^b	-2.991 ^b	-3.326 ^b	-3.808 ^b	-2.316 ^b	-3.338 ^b
Asymp. Sig. (2-tailed)	.041	.003	.001	.000	.021	.001

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on negative ranks.

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

7-4-7-3 التحليلات الأخرى (Other Analysis)

تمثل التحليلات الأخرى منهجية لإمكانية إعادة اختبار العلاقات الرئيسية للدراسة بالتحليل الأساسي، بعد تعديلها بمتغيرات جديدة ومعالجتها بمتغيرات رقابية أو معدلة، أو تغيير طريقة معالجة المتغيرات الإضافية بها، بخلاف المتغيرين المستقل والتابع. وهي منهجية لتقييم قوة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسي وبيان مدى اختلاف افتراضاته عن نتائج التحليل الأساسي، وذلك من خلال اختلاف طرق قياس المتغيرات الرئيسية، أو اختلاف حجم العينة، أو اختلاف الفترة الزمنية (Bédard et al, 2019). ويتم إعادة اختبار العلاقات الرئيسية للدراسة من خلال إجراء التحليلات الإضافية بغرض توفير المزيد من الوضوح على العلاقات الرئيسية بالتحليل الأساسي قياساً علي، زكي (2018).

ويتضح للباحث من تحليل بعض الدراسات السابقة (Noghondari and Foong, 2013; Sormunen, 2014; Miasee et al, 2014; Mishra & Metilda, 2015; Boolaky & Quick, 2016; Trpeska et al., 2017; Almilja and Wulanditya, 2017; Samad, 2017; Näsman, 2019)، أنه يمكن الاعتماد على التأهيل العلمي والخبرة للمستثمرين ومانحي الائتمان كمتغيرات معدلة للعلاقتين مجال (H₁) و (H₂) كما يلي:

7-4-3-1 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_{1a}) (التأهيل العلمي للمستثمر)

بشأن نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_{1a})، القائل بأنه يختلف التأثير الايجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بالأسهم بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوي التأهيل العلمي للمستثمر. فقد تم اختياره اعتمادا على اختبار Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H_0 : M_1 = M_2$$

$$H_1 : M_1 \neq M_2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير للتأهيل العلمي للمستثمر على العلاقة محل الدراسة مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. ويتم حساب قيمة P. Value فإذا كانت أقل من 5% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعي (H_{1a}) للبحث من خلال اختبار مان ويتي:

جدول (10) اختبار الفرض الفرعي H_{1a}

Mann-Whitney Test

	التأهيل العلمي للمستثمر	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q ₃	0	21	25.02	525.50
	1	25	22.22	555.50
	Total	46		
Q ₇	0	21	27.76	583.00
	1	25	19.92	498.00
	Total	46		

Test Statistics^a

	Q3	Q7
Mann-Whitney U	230.500	173.000
Wilcoxon W	555.500	498.000
Z	-.774	-2.283
Asymp. Sig. (2-tailed)	.439	.022

a. Grouping Variable: التأهيل العلمي للمستثمر

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الثالثة) أنه لا يوجد تأثير معنوي للتأهيل العلمي للمستثمر علي العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 لسنة 2008 (الحالي) بشأن الاستمرارية وقرار الاستثمار بالأسهم، حيث كانت قيمة P. Value بالنسبة للسؤال Q3 تبلغ (Sig.=0.439) وهي أكبر من مستوي المعنوية 5%، ويتعارض ذلك مع الدراسات السابقة التي اكدت علي أن المستثمر بينما يوجد تأثير معنوي لمستوي التأهيل العلمي للمستثمر علي العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية وقرار الاستثمار بالأسهم حيث بلغت قيمة P. Value بالنسبة للسؤال Q7 تبلغ (Sig.=0.022) وهي أقل من مستوي المعنوية 5%، الأمر الذي يعني القبول الجزئي للفرض الفرعي الاول للفرض الأول (H_{1a}).

ومعني ذلك أن التأهيل العلمي للمستثمرين أكثر تأثيرا علي قرار الاستثمار في ظل تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية وأقل تأثيرا في ظل تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 570 لسنة 2008 بشأن الاستمرارية، ويتفق ذلك الاتجاه مع دراسات (Miasee et al,2014; Mishra& Metilda,2015; Samad,2017) التي تؤكد على أهمية التأهيل العلمي في تكوين المعرفة لدي المستثمر، التي يمكن أن تساهم في تحسين فهمه وتقييمه للمعلومات التي تقصص عنها الشركات كما يساعد على فهم الفرص والمخاطر الاستثمارية، مما يساعد على الاختيار الصحيح بين البدائل الاستثمارية المتاحة واتخاذ القرار الاستثماري المناسب، بالتالي يمكن للمستثمر ذو التأهيل المرتفع استغلال والاستفادة من المعلومات الواردة في تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية مما يدعم قراره بالاستثمار في أسهم الشركة مقارنة بالمستثمر ذو التأهيل المنخفض.

7-4-7-3-2 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_{1b}) (خبرة المستثمر)

بشأن نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_{1b})، القائل بأنه يختلف التأثير الايجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بالأسهم بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الحالي في مصر باختلاف مستوي خبرة المستثمر. فقد تم اختياره اعتمادا على اختبار Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H_0 : M_1 = M_2$$

$$H_1 : M_1 \neq M_2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير لمستوي خبرة المستثمر على العلاقة محل الدراسة مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. وتم اختبار هذا الفرض احصائيا وفقا للمقارنة الرابعة تماما مثلما تم اختبار الفرض (H_{1a})، كالتالي:

جدول (11): اختبار الفرض الفرعي H_{1b}

Mann-Whitney Test

	خبرة المستثمر	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q ₃	0	16	25.88	414.00
	1	30	22.23	667.00
	Total	46		
Q ₇	0	16	22.81	365.00
	1	30	23.87	716.00
	Total	46		

Test Statistics^a

	Q ₃	Q ₇
Mann-Whitney U	202.000	229.000
Wilcoxon W	667.000	365.000
Z	-.962	-.293
Asymp. Sig. (2-tailed)	.336	.769

a. Grouping Variable: خبرة المستثمر

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الرابعة) لتؤيد عدم وجود تأثير لمستوي خبرة المستثمر على العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات في ظل تطبيق معيار المراجعة الدولي 570 الحالي أو المعدل بشأن الاستمرارية على قرار الاستثمار بالأسهم، حيث كانت قيمة P. Value للسؤال Q3 ، Q7 أكبر من مستوي المعنوية 5% (بلغت قيمة P. Value في ظل تطبيق المعيار الحالي بشأن الاستمرارية (Q3) $(\text{Sig.}=0.336)$ ، وفي ظل تطبيق المعيار المعدل بشأن الاستمرارية (Q7) $(\text{Sig.}=0.769)$ الأمر الذي يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H_{1b}) .

ويعتقد الباحث أن سبب عدم وجود تأثير لمستوي خبرة المستثمر في هذا الشأن يرجع إلى عدم تفعيل فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية في تقرير مراقب الحسابات في مصر حتى الآن. وأن خبرة المستثمرين ليس لها تأثير علي قرار الاستثمار بالأسهم سواء في حالة تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 570 لسنة 2008 (الساري حاليا في مصر) أو معيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية، وذلك لا يتفق مع دراسات (Almilia and Wulanditya, 2017; Noghondari and Foong, 2013) والتي أكدت علي أهمية خبرة المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار في ظل تطبيق معيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية ويرجع ذلك لتباين إدراك ورد فعل المستثمر لمتغيرات بيئة الممارسة المهنية لوجود العديد من المحددات الخاصة بالشركة والسوق، وبالتالي تلعب خبرة المستثمر دورا كبيرا من خلال حكمة الشخصي في اتخاذ قرار الاستثمار، حيث تختلف قرارات المستثمرين تجاه نفس المؤثرات باختلاف مستوي الخبرة الخاصة بهم. ويظهر ذلك من خلال اختلاف تقييمه لأسهم الشركات، التي حصلت على تقرير معدل بسبب الاستمرارية، مقارنة بالشركات التي لم تحصل على مثل هذا التقرير.

7-4-3-3 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_{1c}) (تأهيل وخبرة المستثمر معا)

وبشأن نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_{1c}) ، القائل بأنه يختلف التأثير الايجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بالأسهم بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الحالي في مصر باختلاف مستوي التأهيل العلمي والخبرة للمستثمر. فقد تم اختياره اعتمادا على اختبار Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H_0: M1 = M2$$

$$H_1: M1 \neq M2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير مشترك لمستوي التأهيل العلمي وخبرة المستثمرين معا على العلاقة محل الدراسة مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. وتم اختبار هذا الفرض احصائيا وفقا للمقارنة الخامسة تماما مثلما تم اختبار الفرض (H_{1a}) و (H_{1b}) كالتالي:

جدول (12): اختبار الفرض الفرعي (H_{1c})

Mann-Whitney Test

	التأهيل العلمي والخبرة معا	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q ₃	0	37	50.28	1860.50
	1	55	43.95	2417.50
	Total	92		
Q ₇	0	37	50.74	1877.50
	1	55	43.65	2400.50
	Total	92		

Test Statisticsa

	Q ₃	Q ₇
Mann-Whitney U	877.500	860.500
Wilcoxon W	2417.500	2400.500
Z	-1.223	-1.446
Asymp. Sig. (2-tailed)	.221	.148

a. Grouping Variable: التأهيل العلمي والخبرة معا

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الخامسة) لتؤيد عدم وجود تأثير لمستوي تأهيل وتأثير لتأهيل وخبرة المستثمر معا على العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات في ظل تطبيق معيار المراجعة الدولي 570 الحالي والمعدل بشأن الاستمرارية وقرار الاستثمار بالأسهم، حيث كانت قيمة P. Value بالنسبة للسؤال Q₃ (في ظل تطبيق معيار المراجعة الدولي 570 الحالي بشأن الاستمرارية) تبلغ (Sig.=0.221) وقيمة P. Value بالنسبة للسؤال Q₇ (في ظل تطبيق معيار المراجعة الدولي 570 المعدل بشأن الاستمرارية) تبلغ (Sig.=0.148) حيث يتضح مما سبق أن قيمة P. Value أكبر من مستوي المعنوية 5%، الأمر الذي يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H_{1c})، بمعنى أنه لا يوجد تأثير لكل من مستوي التأهيل العلمي

والخبرة للمستثمر معا علي اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم سواء في ظل المعلومات المتوفرة من تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 570 لسنة 2008 المطبق حاليا في مصر او معيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية، ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة غير منطقية، كما أنها لا تتفق مع الدراسات السابقة، ويرجع الباحث ذلك إلي أن معظم الدراسات التي أوجدت تأثيرا هام لعاملي التأهيل العلمي والخبرة معا كانت مطبقة في بيانات متقدمة والتي يقوم فيها المستثمر بشكل كبير باتخاذ قرار استثماره بنفسه، وبالتالي فإن المستثمر المؤهل علميا وذو الخبرة يستطيع اتخاذ قرار استثمار افضل من المستثمر غير المؤهل علميا وقليل الخبرة، ويختلف ذلك عن الوضع في مصر حيث يتجه كثير من المستثمرين لشركات السمسرة لاتخاذ قرارات الاستثمار بالنيابة عنهم، مما يؤدي إلي انخفاض أهمية التأهيل العملي وخبرة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة بهم.

7-4-3-4 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_{2a}) (التأهيل العلمي لمانح الائتمان)

بشأن نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_{2a})، القائل بأنه يختلف التأثير الايجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوي التأهيل العلمي لمانح الائتمان. فقد تم اختياره اعتمادا على اختبار Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H_0: M1 = M2$$

$$H_1: M1 \neq M2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير لتأهيل مانحي الائتمان على العلاقة محل الدراسة مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. ويتم حساب قيمة P.Value فإذا كانت أقل من 5% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعي (H_{2a}) من خلال اختبار مان ويتي وفقا للمقارنة السادسة:

جدول (13): اختبار الفرض الفرعي (H_2a)

Mann-Whitney Test

	التأهيل العلمي لمانحي الائتمان	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q07	0	10	19.30	193.00
	1	24	16.75	402.00
	Total	34		
Q17	0	10	19.10	191.00
	1	24	16.83	404.00
	Total	34		

Test Statistics^a

	Q07	Q17
Mann-Whitney U	102.000	104.000
Wilcoxon W	402.000	404.000
Z	-.715	-.684
Asymp. Sig. (2-tailed)	.024	.012

a. Grouping Variable: التأهيل العلمي لمانحي الائتمان

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة السادسة) لتؤيد وجود تأثير لمستوي تأهيل مانحي الائتمان على العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية وقرار منح الائتمان، حيث كانت قيمة P. Value بالنسبة للسؤال Q07 تبلغ (**Sig.=0.024**) وقيمة P. Value بالنسبة للسؤال Q17 تبلغ (**Sig.=0.012**) حيث يتضح مما سبق أن قيمة P. Value أقل من مستوي المعنوية 5%، الأمر الذي يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H_2a). بمعنى أنه يوجد تأثير للتأهيل العلمي لمانحي الائتمان على قراراتهم بمنح الائتمان سواء في ظل المعلومات المتوفرة من تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 570 لسنة 2008 المطبق حاليا في مصر او معيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Conterras et al.,2007;Chen et al.,2016) التي خلصت إلى ان مانحي الائتمان ذو الدرجة العلمية الأعلى يكون لديهم قدرة أكبر علي فهم وتحليل المعلومات المتعلقة بالشركة المقترضة، ومن ثم يكون له تأثير إيجابي علي جودة قرار الائتمان.

7-4-7-3-5 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_2b) (خبرة مانحي الائتمان)

وبشأن نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_2b)، القائل بأنه يختلف التأثير الايجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة

2015 على قرار منح الائتمان بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوي خبرة مانح الائتمان. فقد تم اختباره اعتمادا على اختبار Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H_0: M1 = M2$$

$$H_1: M1 \neq M2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير لخبرة مانحي الائتمان على العلاقة محل الدراسة مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير وتم اختبار هذا الفرض احصائيا وفقا للمقارنة السابعة تماما مثلما تم اختبار الفرض (H_2a) كالتالي:

جدول (14): اختبار الفرض الفرعي (H_2b)

Mann-Whitney Test

	خبرة مانحي الائتمان	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q ₀₇	0	12	16.00	192.00
	1	22	18.32	403.00
	Total	34		
Q ₁₇	0	12	22.17	266.00
	1	22	14.95	329.00
	Total	34		

Test Statistics^a

	Q ₀₇	Q ₁₇
Mann-Whitney U	114.000	76.000
Wilcoxon W	192.000	329.000
Z	-.682	-2.282
Asymp. Sig. (2-tailed)	.495	.023
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.534^b	.044^b

a. Grouping Variable: خبرة مانحي الائتمان

b. Not corrected for ties.

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة السابعة) أنه لا يوجد تأثير لخبرة مانحي الائتمان علي العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 لسنة 2008 (الحالي) بشأن الاستمرارية وقرار منح الائتمان، حيث كانت قيمة P. Value بالنسبة للسؤال Q07 تبلغ (**Sig.=0.495**) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، بينما

يوجد تأثير لمستوي خبرة مانحي الائتمان علي العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية وقرار منح الائتمان حيث بلغت قيمة P.Value بالنسبة للسؤال Q17 تبلغ (Sig.=0.023) وهي أقل من مستوي المعنوية 5%، الأمر الذي يعني القبول الجزئي للفرض الفرعي (H_{2b}). بمعنى أن خبرة مانحي الائتمان لها تأثير كبير علي قرارات منح الائتمان في حالة معيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية مقارنة بمعيار المراجعة الحالي ويرجع ذلك إلي أن مانحي الائتمان ذوي الخبرة وقليلي الخبرة يرغبوا في الحصول علي مزيد من المعلومات عن عملية المراجعة ، والابضاحات بشأن الجهة الخاضعة للمراجعة ومن ثم يصحح تقرير مراقب الحسابات بمحتواه الجديد فيما يتعلق بالاستمرارية أكثر فائدة مما يشير إلي ضرورة تعديل التقرير، نظرا للتقييم الإيجابي لمحتوي المعلومات لفقرة عدم التأكد الجوهرى بشأن الاستمرارية الموجودة في تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار 570 المعدل. وتتفق هذه النتيجة مع (Zogge (2017) والتي خلصت إلي أن مستوي خبرة مانحي الائتمان ذو تأثير معنوي على تقييم مانحي الائتمان لمخاطر الشركة المقترضة، بما في ذلك مخاطر التعثر المالي، وعدم القدرة على السداد، ومن ثم يكون له تأثير معنوي على قرار الموافقة أو رفض منح الائتمان.

7-4-3-6 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H_{2c}) (تأهيل وخبرة مانحي الائتمان)

وبشأن نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث للفرض الثاني للبحث (H_{2c})، القائل بأنه يختلف التأثير الايجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوي التأهيل العلمي والخبرة لمانحي الائتمان. فقد تم اختياره اعتمادا على اختبار Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

$$H_0: M1 = M2$$

$$H_1: M1 \neq M2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير مشترك لمستوي التأهيل العلمي لمانحي الائتمان خبرتهم معاً على العلاقة محل الدراسة مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. وقد تم اختبار هذا الفرض احصائيا وفقا للمقارنة الثامنة تماما مثلما تم اختبار الفرض (H_{2a}) و (H_{2b}) كالتالي:

جدول (15): اختبار الفرض الفرعي (H_2c)

Mann-Whitney Test

	التأهيل العلمي والخبرة	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q07	0	22	35.05	771.00
	1	46	34.24	1575.00
	Total	68		
Q17	0	22	40.45	890.00
	1	46	31.65	1456.00
	Total	68		

Test Statistics^a

	Q07	Q17
Mann-Whitney U	133.500	72.500
Wilcoxon W	224.500	163.500
Z	-.112	-2.564
Asymp. Sig. (2-tailed)	.911	.010

a. Grouping Variable: التأهيل العلمي والخبرة

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الثامنة) أنه لا يوجد تأثير لتأهيل وخبرة مانحي الائتمان معاً علي العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 570 لسنة 2008 (الحالي) بشأن الاستمرارية وقرار منح الائتمان، حيث كانت قيمة P. Value بالنسبة للسؤال Q07 تبلغ (Sig.=0.911) وهي أكبر من مستوي المعنوية 5%، بينما يوجد تأثير لتأهيل وخبرة مانحي الائتمان معاً علي العلاقة بين التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية وقرار منح الائتمان حيث بلغت قيمة P. Value بالنسبة للسؤال Q17 تبلغ (Sig.=0.010) وهي أقل من مستوي المعنوية 5%، الأمر الذي يعني القبول الجزئي للفرض الفرعي (H_2c).

وفيما يلي ملخص بنتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي والتحليلات الأخرى كما يلي:

جدول (16): نتائج اختبار فروض الدراسة

الفرض	فرضي البحث في ظل التحليل الاساسي	نتيجة الاختبار
H ₁	تؤثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 إيجابا على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر.	قبول
H ₂	تؤثر التعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 إيجابا على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر.	قبول
الفرض	فروض البحث في ظل التحليلات الأخرى	نتيجة الاختبار
H _{1a}	يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى التأهيل العلمي للمستثمر.	قبول جزئي
H _{1b}	يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى خبرة المستثمر.	رفض
H _{1c}	يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى تأهيل وخبرة المستثمر معا.	رفض
H _{2a}	يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان	قبول
H _{2b}	يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان.	قبول جزئي
H _{2c}	يختلف التأثير الإيجابي للتعديلات الحديثة في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 على قرار منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدرجة أكبر مقارنة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المناظر الحالي في مصر باختلاف مستوى تأهيل وخبرة مانحي الائتمان معا.	قبول جزئي

(المصدر: إعداد الباحث)

5-7 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار أثر التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان، وما إذا كان هذا الأثر سيختلف طبقاً للتأهيل العلمي وخبرة كل من المستثمر ومانحي الائتمان. ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه، اعتمد الباحث على دراسة تجريبية على عينة من 46 متخذي قرار الاستثمار بالأسهم، وعلى عينة من 34 من متخذي قرار منح الائتمان بالبنوك المصرية.

وتوصل البحث في شقه النظري إلى أن التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات التي أجازها IASSB على معيار 570 المعدل بشأن الاستمرارية، تتضمن جزءاً جديداً عن مسؤولية مراقب الحسابات عن الاستمرارية، يتعلق بإرسال إشارات تحذيرية بشكل أفضل عن استمرارية الشركة مما يضيف المزيد من الثقة والمصداقية على تقرير مراقب الحسابات، كما تشير تلك الاستجابة إلى اتجاه المنظمات المهنية والمعنيين بمجال المحاسبة والمراجعة إلى زيادة تركيز الانتباه على الاستمرارية داخل منظومة إصلاح مهنة المحاسبة والمراجعة.

وخلص البحث في شقه التجريبي إلى وجود تأثير معنوي للتعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان وتم قبول فرضي الدراسة الرئيسيين وأن تقرير مراقب الحسابات الجديد بشأن الاستمرارية له محتوى معلوماتي أكبر مما يؤثر على قراري الاستثمار ومنح الائتمان. وتلك النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة وتوقع الباحث، وأن تأثير تأهيل وخبرة المستثمر ومانح الائتمان على هاتين العلاقتين ليس مطلقاً.

وعليه، يوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة تعديل معيار المراجعة المصري رقم 570 ليتوافق مع ISA 570 المعدل لسنة 2015، والذي يتطلب إضافة فقرة عدم التأكيد الجوهري بشأن الاستمرارية، بغرض زيادة مستوى الشفافية والإفصاح وتخفيض فجوات التوقعات والمعلومات والاتصال، ولما لتلك التعديلات من أثر إيجابي على المحتوى الإعلامي لرأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية.
- ينبغي عمل دورات تدريبية للمستثمرين ومانحي الائتمان متخذي قرارات الاستثمار ومنح الائتمان بغرض توعيتهم بالتعديلات التي طرأت على تقرير مراقب الحسابات بصفة عامة، والتعديلات بشأن الاستمرارية بصفة خاصة والهدف وراء هذه التعديلات. ومن المطلوب أن تتم تلك الدورات تحت إشراف هيئة الرقابة المالية وبمعاونة أقسام المحاسبة بالجامعات الحكومية المصرية.

- ضرورة إجراء دورات تدريبية لمراقبي الحسابات في مصر بغرض توعيتهم بدورهم ومسئولياتهم وفقاً للتعديلات التي طرأت على تقرير مراقب الحسابات بصفة عامة ومعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل بشأن الاستمرارية بصفة خاصة، وذلك بمعاونة أقسام المحاسبة بالجامعات الحكومية المصرية.

- يوصي الباحث بأن تهتم أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بتطوير مقررات المحاسبة المالية والمراجعة لتشمل تدريس القضايا المحاسبية والمهنية، خاصة ذات الصلة بالاستمرارية، بشكل أكثر تفصيلاً وفي ضوء المعايير الحديثة الخاصة بالمحاسبة المالية والمراجعة، حتى يتسنى لها تخريج خريجين على درجة من الوعي بهذه التعديلات والتطورات.

- ضرورة إدراج ما يتعلق برأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية كأحد العوامل التي يتم من خلالها تحديد التصنيف الائتماني للعمليات في البرامج التي تستخدمها البنوك في مصر، بحيث يراعي هذا البرنامج عند تحديد التصنيف الائتماني للعمليات رأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية.

وأخيراً، فيما يتعلق بمجالات البحث المقترحة، فإن الباحث يقترح المجالات البحثية التالية:

- المحددات المالية وغير المالية لدقة حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- المقدر التقييمية Value Relevance لرأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر فقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بأمور الاستمرارية والأهمية النسبية على جودة قرار الاستثمار - دراسة تجريبية.
- أثر تضمين فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية في تقرير مراقب الحسابات على دقة أحكام المحللين الماليين - دراسة تجريبية.
- أثر الخصائص التشغيلية للشركات على حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية
- أثر اعتماد مراقب الحسابات على الأساليب الإحصائية للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات في سياق الإجراءات التحليلية على حكمه على الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- دراسة ميدانية لمدي اعتماد مراقبي الحسابات في بيئة الممارسة المهنية المصرية على نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في تقييم الوضع المالي للشركة ومدى قدرتها على الاستمرار.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

بدوى، هبة الله عبد السلام. (2018). أثر المحتوى المعلوماتي لفقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات بقيمتها العادلة على جودة قرار الاستثمار دراسة تجريبية على المستثمرين في مصر. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 553 - 613.

رميلي، سناء محمد رزق. (2020)، أثر إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات عليه على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية - قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الاول، 163 - 246.

زكي، نهي محمد، (2018)، أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

شبل، مني سليمان محمود (2019)، أثر الإفصاح المحاسبي عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على قراري الاستثمار والإقراض، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

عبد الفتاح، إسماء مصطفى (2016)، أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية (2)، 533 - 613.

عباس، آية محمد عمرو (2017)، أثر تفعيل المسؤوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على إدراك المستثمر المؤسسي لفجوة التوقعات وقراره بالاستثمار في الأسهم - دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

عرفه، نصر طه حسن، مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2013) تطوير تقرير مراقب الحسابات - دراسة ميدانية للبيئة المصرية في ضوء مقترحات تطوير المعايير الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول يناير 2013 -المجلد الثالث، ص. 1248-

عزام، عبد المرزي حامد. 1990. "الإحصاء في الإدارة - لنكون تشاو ترجمة عبد المرزي حامد عزام. دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عصام، عبد المنعم اسماعيل (2016)، أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد (20)، العدد (8)، 161 - 228.

علي، عبد الوهاب نصر (2013) "دراسة انتقادية لمقترح التقرير الجديد لمراقب الحسابات المتوقع تعجيله 2014" المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.

علي، عبد الوهاب نصر (2018) " اصول المراجعة الخارجية "، الدار الجامعية، الإسكندرية.

فرج، هانى خليل. (2017). أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الائتمان-دراسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد (21)، العدد (1)، 623 - 683.

منصور، محمد السيد (2019)، أثر افصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن المعلومات المستقبلية في تقاريرها السنوية على قرار منح الائتمان - دراسة استكشافية تجريبية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية - قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 31 - 108.

وزارة الاستثمار. 2008. قرار وزير الاستثمار رقم (116) بمعايير المراجعة المصرية، معيار المراجعة المصري رقم (570) الاستمرارية.

وزارة الاستثمار، القانون رقم 110 لسنة 2015 بشأن معايير المحاسبة المصرية، الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، 2015.

وزارة الاستثمار، القانون رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود. الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، 2019.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Adiloglu, B., & Vuran, B. (2011). A multicriterion decision support methodology for audit opinions: the case of audit reports of distressed firms in Turkey, **International Business and Economics Research Journal**, vol. 10, no. 12, pp. 37-47.
- Agostini, M. (2018). *The International Accounting Convergence Promoted by IASB and FASB Regarding Going Concern Status. In Corporate Financial Distress* (pp. 99-118). Palgrave Pivot, Cham.
- Akande, J. O., Moses, O., & Tewari, D. (2020). Board Experience, Corporate Risk-Taking and Going Concern: Evidence from South Africa. **IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices**, 19(1).
- Alfterman, A.B. 2008. *The going concern assumption in the preparation of financial statements*, **Accounting and Auditing Update Service**, No 2008-47.
- Almilia, L. S., & P. Wulanditya .2017. *The Effect of Overconfidence and Experience on Belief Adjustment Model in Investment Judgment. International Research Journal of Business Studies*, 9 (1): 39-47.
- Alves Júnior, E. D., & Galdi, F. C. (2019). The informational relevance of key audit matters. **Revista Contabilidade & Finanças**, (AHEAD).
- Amin. K., J. Krishnan, and J. S. Yang. 2014. *Going Concern Opinion and Cost of Equity. Auditing: A Journal of Practice and Theory* 33(4) :1-39.

- Arnedo, L., F. Lizarraga, and S. Sánchez. 2008. Going-concern Uncertainties in Pre-bankrupt Audit Reports: New Evidence Regarding Discretionary Accruals and Wording Ambiguity. **International Journal of Auditing**, 12(1) 25-44.
- Asare, S. K., and A.M. Wright .2012. Investors, auditors, and lenders understanding of the message conveyed by the standard audit report on the financial statements. **Accounting Horizons** , 26(2):193-217.
- Baklout, I. 2015. On the role of loan officers' psychological traits in predicting microcredit default accuracy. **Qualitative Research in Financial Markets** 7 (3): 264-289.
- BĂȚAE, O. M. (2019). Expanded Audit Reports and Audit Fees-A Content Analysis on the Romanian Banking Sector. **Audit Financiar** , 17(156).
- Bava, F., & Gromis di Trana, M. (2019). ISA 570: Italian Auditors' and Academics' Perceptions of the Going Concern Opinion . **Australian Accounting Review**, 29(1), 112-123.
- Bava, F., and M. G. Di Trana.2014. Going-concern assumption and disclaimer opinion: The Italian case. **GSTF Business Review (GBR)**, 2 (4): 6-11.
- Bédard, J., Brousseau, C., & Vanstraelen, A. (2019). Investor reaction to auditors' going concern emphasis of matter: Evidence from a natural experiment. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**.
- Bedard, J., C. Brosseau, and A. Vanstraelen. 2014. The Informative Value of Auditors' Going-Concern Emphasis of Matter: Evidence from a

Quasi-Natural Experiment. Working Paper, Laval University and Maastricht University.

Bhimani, A., M. A. Gulamhussen and S. Lopes. 2009. The effectiveness of the auditor's going-concern evaluation as an external governance mechanism: Evidence from loan defaults. **The International Journal of Accounting** 44(3):239– 255.

Bierstaker, J. L., & DeZoort, F. T. (2019). The effects of problem severity and recovery strategy on managers' going concern judgments and decisions. **Journal of Accounting and Public Policy**, 38(5), 106682.

Blay, A. D., and M. A. Geiger, and D. S. North. 2011. The auditor's going concern opinion as a communication of risk. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 30(2): 77–102.

Bonett, D. G., & Wright, T. A. (2015). Cronbach's alpha reliability: Interval estimation, hypothesis testing, and sample size planning. **Journal of Organizational Behavior**, 36 (1) : 3-15.

Boolaky, P. K., & Quick, R. (2016). Bank directors' perceptions of expanded auditor's reports. **International Journal of Auditing**, 20(2), 158-174.

Brunell.S., R. Castrello, C. Catino, and A. Gosi .2016. Going concern opinion compulsoriness: does it really enhance report value relevance? Evidence from Italy. **Working paper. University of Rome. Italy.**

Bruynseels, L., W. R. Knechel, and M. Willekens .2013. Turnaround initiatives and auditors' going-concern judgment: Memory for audit evidence. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 32(3): 105-121.

- Bundy, S. (2019). *Binary Bright-line Decision Models for Going Concern Assessment Analysis of Analytical Tools Bankruptcy Prediction Considering Sensitivity to Materiality Thresholds*.
- Carcello, J. V. A. Vanstraelen and M. Willenborg. 2009. *Rules Rather than Discretion in Audit Standards: Going-Concern Opinions in Belgium*. **The Accounting Review** 84 (5): 395–1428.
- Carson, E. R., N.L. Fargher, M.A. Geiger, C.S. Lennox, K. Raghunand, and M. Willekens. 2013. *Audit reporting for going-concern uncertainty: A research synthesis*. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 32(1): 353–384.
- Casterella, J. R., Desir, R., Stallings, M. A., & Wainberg, J. S. (2020). *Information Transfer of Bankruptcy Announcements: Examining the Impact of Auditor Opinions*. **Accounting Horizons**, 34(1), 45–66.
- Chen, P. F., S. He, Z. Ma, and D. Stice .2016. *The information role of audit opinions in debt contracting*. **Journal of Accounting and Economics**, 61(1): 121–144.
- Christensen, B., Eilifsen, A., Glover, S., and Messier, W., 2018, “The Effect of Materiality Disclosures on Investors’ Decision Making”, **Working paper, Department of Accounting, Auditing and La-w, Norwegian School of Economics**.
- Christensen, B.E., S.M. Glover, and C.J. Wolfé. 2014. “Do critical audit matter paragraphs in the audit report change nonprofessional investors’ decision to invest?” **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 33 (4): 71–93.
- Contreras, Andrés Guiral, Jose A. Gonzalo-Angulo, Waymond Rodgers, 2007, “Information content and recency effect of the audit report

in loan rating decisions", **Accounting and Finance**, No. 47, PP.285–304.

Coram et al, 2009, "The Value of Assurance on Voluntary Nonfinancial Disclosure: An Experimental Evaluation", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 28, No.1:137–151.

Cordoş, G. S., & Fülöp, M. T. (2015). Understanding audit reporting changes: introduction of Key Audit Matters. *Accounting & Management Information Systems/Contabilitate si Informatica de Gestione*, 14(1).

Czerney, K., J. J. Schmidt, and A. Thompson. 2014a. Does auditor explanatory language in unqualified audit reports indicate increased financial misstatement risk? **The Accounting Review**, 89 (6): 2115–2149.

Dhaliwal, D., Michas, P. N., Naiker, V., & Sharma, D. (2020). Greater Reliance on Major Customers and Auditor Going-Concern Opinions. **Contemporary Accounting Research**, 37(1), 160–188.

Didia, L. N., Mayse, A. L., & Randle, E. C. (2018). The effects of outsourcing and offshoring of independent audit procedures on bank loan officers' perceptions of financial statement reliability and loan decisions. **Journal of Accounting and Finance**, 18(3), 105–130.

Dong, B., D. Robinson, and M. Robinson. 2015. The market's response to earnings surprises after first-time going-concern modifications. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting* 31 (1): 21–32.

Doxey, M. (2014). *The effects of auditor disclosures regarding management estimates on financial statement users' perceptions and investments. Available at SSRN 2181624.*

European Commission (2010) "Audit Policy: Lessons from the Crisis. Green Paper", **available online at:** <http://goo.gl/SvAqT2>.

Fachrudin, K. 2016. *The influence of education and experience toward investment decision with moderated by financial literacy. Polish Journal of Management Studies* 14 (2): 51-60.

Fakhfakh, M. (2016). *An Empirical Investigation of Readability and Communicative Performance of Auditor's Report Post ISA 700. IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 15(4).

Feldmann, D., and W. J. Read. 2013. *Going-concern audit opinions for bankrupt companies – impact of credit rating. Managerial Auditing Journal* 28 (4):345-363.

Financial Accounting Standard Board (FASB). 2014. *Disclosure of Uncertainties about an entity's ability to continue as a going concern. Accounting Standards Update 2014-15. Available at: www.fasb.org.*

Financial Reporting Council (FRC). 2013. *Guidance for Directors of Banks on Solvency and Liquidity Risk Management and the Going Concern Basis of Accounting. Consultation Papers*, 5-8.

Furedi. J.F 2015. *An Empirical Study of Audit Expectation Gap in Hungary. Theory Methodology Practice (TMP)*, 11(01):37-46.

- Geiger, M. A., K. Raghunandan, and W. Riccardi. 2014. *The Global Financia Crisis: U.S. Bankruptcies and Going-Concern Audit Opinions. Accounting Horizons* 28(1): 59- 75.
- Georgiades, G.2014. *Practice issues and questions and answers relating to AU-C section 570, the auditor's consideration of an entity's ability to continue as a going concern. Miller GAAS Update Service*, 14 (7): 1-5.
- Gray, G. L., Turner, J. L., Coram, P. J., & Mock, T. J. (2011). *Perceptions and misperceptions regarding the unqualified Auditor's Report by financial statement preparers, users, and auditors. Accounting Horizons*, 25(4), 659-684.
- Guillamon G., 2003, " *The usefulness of the audit report in investment and financing decisions*", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 18, Iss: 6/7, pp.549 – 559.
- Gupta, Gaurav, Jitendra Mahaud, and Byomakesh Debata,2018 " *impact of CEO's characteristics on investment decisions of Indian listed firms: does crisis make any diffèrence* " **available at <https://doi.org/10.1080/23322039.2018.1439258>**.
- Gutierrez, E., J. Krupa, M. Minutti-Meza, and M. Vulcheva.2015. *Across-country examination of auditor reporting for going-concern uncertainty. Working Paper. Universidad de Chile, Maiami University, Florida International University.*
- Gutierrez, E., Minutti-Meza, M., Tatum, K. W., & Vulcheva, M. (2018). *Consequences of adopting an expanded auditor's report in the United Kingdom. Review of Accounting Studies*, 23(4), 1543-1587.

Gyau, E., F. Owusu and N. Amaning .2016. The effect of audit report on investments and lending decisions in Ghana. **European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research** 4(4) :18-24.

Herbohn, K., V. Rangunathan, and R. Garsden.2007. The horse has bolted: Revisiting the market reaction to going-concern modifications of audit reports. **Accounting and Finance**, 47(3): 473-493.

Hu, s. 2011. Convergence of audit and credit rating practices: Going concern ratings. **International Journal of Disclosure and Governance** 8(4): 323-338.

IFAC "**International Federation of Accountants**", (2008), *Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements*.

International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2015. *Forming an opinion and reporting on financial statements. International Standard on Auditing (ISA) 700 revised*. New York, NY: IAASB.

International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2015. *Going Concern. International Standard on Auditing (ISA) 570 revised*. New York, NY: IAASB.

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2013). *Reporting on Audited Financial Statements: Proposed New and Revised International Standards on Auditing (ISAs)*.

International Auditing and Assurance Standards Board, 2011, *Consultation Paper, Enhancing the Value of Auditor Reporting: Exploring Options for Change*, p. 10.

Johnson, M., B. Nepal, and D. Kanakaraj. 2014. *Examining section criteria and the rationality of decision makers in design and*

*manufacturing procurement. **Proceedings of the American Society for Engineering Management 2014 International Annual Conference.***

*Kabajeh, Majed Abdel Majeed, Ayman Mohammad Al Shanti, Abdullah Salah Hardan and Firas Naim Dahmash, 2012, "Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms", **International Journal of Humanities and Social Science** Vol. 2 No.14.*

*Kaplan, S. E., M. Mowchan; and E. Weisbrod .2014. Does institutional investor behavior influence the market reaction to going concern audit reports. **Working paper. Arizona–State University, University of Miami.***

*Kausar, A., and C. Lennox. 2011. Going Concern Opinions and Asset Values. **Working paper, Nanyang Technological University.***

*Kausar, A., Taffler, R. J., & Tan, C. E. (2017). Legal regimes and investor response to the auditor's going-concern opinion. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 32(1), 40–72.*

*Kelton A., and N. Montague. 2015. The Unintended Consequences of Uncertainty Disclosures Made by Auditors and Managers on Nonprofessional Investor Judgments. **ABO Research Conference. 8–9 October, Florida, United States of America.***

*Kiss, C., M.T. Fülöp, and G.S. Cordos.2015. Relevant aspects regarding the changes of the statutory audit report in the light of international regulations. **Audit Financier**, 13(126): 63–73.*

Köhler, A. G., N. V. Ratzinger-Sakel, and J. C. Theis.2016. The Effects of Key Audit Matters on the Auditor's Report's Communicative

Value: Experimental Evidence from Investment Professionals and Non-Professional Investors. Working Paper. University of Duisburg-Essen, University of Hamburg, Germany.

Levišauskait, K.2010. Investment Analysis and Portfolio Management. Leonardo da Vinci programme project. Education and Culture DG, Vytautas Magnus University Kaunas, Lithuania, Bulgaria.

Maffei, M., Fidela, C., Zagaria, C., & Zampella, A. (2020). A multiple discriminant analysis of the auditor's going concern opinion: the case of audit opinions in Italy. Meditari Accountancy Research.

Matar, S. 2012. The impact of legal responsibility of external auditors on auditing quality and investment level. Unpublished PHD dissertation, Brunel University London.

Menon, K., & Williams, D. D. (2016). Audit report restrictions in debt covenants. Contemporary Accounting Research, 33(2), 682-717.

Menon, K., and D. D. Williams.2010. Investor Reaction to Going Concern Audit Reports. The Accounting Review 85 (6): 2075-2105.

Miazee, M., A. Shareef and M. Hasan. 2014. Fundamentals knowledge of investor and its influence on investment in capital market- A study from Dhaka stock exchange. Research Journal of Finance and Accounting 5 (24): 192-204.

Mishra, K., and M. Metilda. 2015. A study on the impact of investment experience, gender, and level of education on overconfidence and self-attribution bias. IIMB Management Review 27: 228-239.

- Mock, T. J., J. Bédard, P. J. Coram, S. M. Davis, R. Espahbodi, and R. C. Warne.2013. *The audit reporting model: Current research synthesis and implications. Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 32(1): 323–351.
- Myers, L.A., J. E. Shipman, Q. T. Swanquist, and R. L. Whited.2015. *Disclosure Timing and the Market Response to First-Time Going Concern Modifications and Earnings Announcements. Working Paper. University of Arkansas, Georgia State University.*
- Näsman, L. (2019). *A Qualitative Look into Going Concern Reports: From the Auditor's Perspective.*
- New Zealand Auditing and Assurance Standards Board (NZAuASB). 2015. *Going concern. International Standard on Auditing (New Zealand) (ISA) 570(NZ) revised. Available at: https://xrb.govt.nz/Site/Auditing_Assurance_Standards/Current_Standards/Auditing_Standards/default.aspx.*
- Noghondari, A. T., and S.Y. Foong.2013. *Antecedents and consequences of audit expectation gap: Evidence from the banking sector in Malaysia. Managerial Auditing Journal*, 28 (5): 384–406.
- Nogler, G. E.2008. *Going concern modifications, CPA firm size, and the Enron effect. Managerial Auditing Journal* 23(1): 51 – 67.
- O'Reilly, D.M., 2009. *Do investors perceive the going-concern opinion as useful for pricing stocks? Managerial Auditing Journal*, 25(1): 4–16.
- Omri, M.A., R. Errhili, and F.H. Ghorbel .2011. *Usefulness of audit report in loan decisions granted by Tunisian banks: an experimental study. Int. J. Critical Accounting*, 3 (4): 399–413.

Public Company Accounting Oversight Board (2011) "Improving the Transparency of Audits: Proposed Amendments to PCAOB Auditing Standards and Form 2", available online at: <http://goo.gl/JFZX0G>.

*Pucheta, M., A. Vico and M.G. Benau. 2004. Reactions of the Spanish capital market to qualified audit reports. **European Accounting Revue**, 13(4): 689–711.*

*Ramalingegowda, S. 2014. Evidence from impending bankrupt firms that long horizon institutional investors are informed about future firm value. **Review of Accounting Studies**, 19 (2): 1009–1045.*

*Riaz, L., A. I.Hunjra, and R. I. Azam. 2012. Impact of psychological factors on investment decision making mediating by risk perception: A conceptual study. **Middle East Journal of Scientific Research**, 12, 789–795.*

*Riley, T. J., and B. L. Luippold. 2015. Managing Investors' Perception through Strategic Word Choices in Financial Narratives. **The Journal of Corporate Accounting and Finance**, 26: 57–62.*

*Robu, I. B., C. Balan, and E. Jaba. 2012. The estimation of the going concern ability of quoted companies, using duration models. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 62: 876–880.*

Samad, Abdul, 2017, "relationship and impact of risk aversion & financial knowledge on individual investment's decision", available at <https://www.linkedin.com>.

*Shbeilat, M. K. 2013. The Jordanian Corporate Governance Code: A Study of Institutional Investors' Perception of the Reliability of the Audit Report and the Audit Expectation Gap. **Unpublished***

Doctoral thesis, The Australian catholic University Sydney, Australia.

Silviu. G.C., and F.M. Timea, .2015. *New Audit Reporting Challenges: Auditing the Going Concern Basis of Accounting. Procedia Economics and Finance, 32: 216-224.*

Sirois, L., Bedard, J., and Bera, P., 2018, “The Informational Value of Key Audit Matters in the Auditor’s Report: Evidence from an Eye-Tracking Study”, *Accounting Horizons, Vol. 32, No. 2, pp. 141-162, June.*

Smith, K. W. 2016. *Tell Me More: A Content Analysis of Expanded Auditor Reporting in the United Kingdom. Working paper. Virginia Polytechnic Institute and State University.*

Sormunen, N. 2014. *Bank officers’ perceptions and uses of qualified audit reports. Qualitative Research in Accounting & Management 11 (3): 215-237.*

Strickett, M., and D. Hay .2015. *The Going Concern Opinion and the Adverse Credit Rating: An Analysis of Their Relationship. Working Paper. University of Auckland. Available at SSRN 2635960.*

Ton, H., and T. Nguyen. 2014. *The impact of demographical factors on investment decision: A study of Vietnam stock market. International Journal of Economics and Finance 6 (11): 83-89.*

Tromberg, C., and S. Hemlin. 2012. *Banker’s lending decision making: A psychological approach. Managerial Finance 38 (11):10- 32-1047.*

- Trpeska, M., Atanasovski, A., & Lazarevska, Z. B. (2017). The relevance of financial information and contents of the new audit report for lending decisions of commercial banks. **Accounting and Management Information Systems**, 16(4), 455-471.*
- Young, A., and Y. Wang. 2010. Multi-risk level examination of going concern modifications. **Managerial Auditing Journal** 25 (8): 756-791.*
- Zéman, Z., & Lentner, C. (2018). The changing role of Going Concern Assumption supporting management decisions after financial crisis. **Polish Journal of Management Studies**, 18.*
- Zoggel, D. (2017). Assurance of non-financial information and the Cost of Debt. **Unpublished Master Thesis, Redbound University.***
- Zureigat, Q. M .2014. Factors Associated with Audit Reports in Saudi Arabia. **Global Journal of Management and Business Research**, 14 (5):67-74.*

ملحق البحث

الحالات التجريبية لعينتي المستثمرين والمقرضين



..... الأستاذ الفاضل/

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد بحث لاختبار أثر التعديلات الحديثة بشأن الاستمرارية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 المعدل والصادر عن IAASB عام 2015 على قراري الاستثمار ومنح الائتمان. وتمثل الحالات المرفقة والاسئلة الملحقة بها أحد أدوات البحث لإجراء الدراسة التجريبية، وتعتبر مشاركتكم في هذا البحث هاما للغاية علميا ومهنياً.

ويشكر ويقدر الباحث مسبقا حسن تعاونكم ومساهمتمكم الفعالة معه، حيث إن اهتمامكم بالأسئلة المرافقة للحالات التجريبية وإجاباتكم عليها تمثل أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج، علما بأن جميع المعلومات سوف تحظى بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث فقط وذلك كما تقتضى أمانة البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث/ د. رضا محمود محمد عبد الرحيم

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

كلية إدارة الاعمال - الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني

Reda.abdelrahim@alexu.edu.eg

Rmahmoud@eelu.edu.eg

Mob.: 01114323431

القسم الأول

برجاء التكرم بملء تلك البيانات مع العلم أنها ستستخدم للأغراض البحثية فقط، مع الحفاظ الكامل على السرية

البيانات الشخصية:

- الاسم (اختياري) :
- المؤهل الدراسي :
- تاريخ التخرج:
- الوظيفة الحالية:
- تاريخ شغل الوظيفة الحالية:

الشهادات التي تحملها:

- دكتوراه في (تخصص)
- ماجستير في (تخصص)
- بكالوريوس في (تخصص)
- CPA
- CMA
- CIA
- CFA
- CFP
- CEE
- اخرى (برجاء التحديد)
- - عدد سنوات خبرتك في مجال عملك:

القسم الثاني: (الحالات التجريبية)

الحالة التجريبية الأولى

الشركة (س) شركة مساهمة خاصة خاضعة للقانون رقم 159 لسنة 1981 ومقيدة بالبورصة، تعمل في مجال صناعة الاسلاك والوصلات الكهربائية والتليفونية بأنواعها ومقاساتها المختلفة.

وفيما يلي القوائم المالية للشركة والايضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات عليها عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2019:

أولاً: القوائم المالية والايضاحات المتممة

(1) قائمة المركز المالي المقارنة في 31 / 12 / 2019 (القيمة بالمليون جنيه مصري)

2018	2019	بيان
		الأصول غير المتداولة
		أصول ثابتة
381	347	
175	300	استثمارات في شركات تابعة
3	3	استثمارات محفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
559	650	اجمالي الأصول غير المتداولة ①
		الأصول المتداولة
		مخزون
126	130	
415	260	اجمالي العملاء واوراق القبض
91	91	مستحق من طرف ذو علاقة
15	4	أصول ضريبية
20	61	نقدية بالصندوق ولدي البنوك
667	546	اجمالي الأصول المتداولة ②
1226	1196	اجمالي الأصول ② + ①
		حقوق الملكية والالتزامات
		حقوق الملكية
500	600	حقوق الملكية
500	600	اجمالي حقوق الملكية ③
		الالتزامات
		التزامات غير متداولة
45	45	قرض طويل الأجل
45	45	اجمالي التزامات غير متداولة ④
		الالتزامات متداولة
25	23	مخصصات
215	123	بنوك وتسهيلات ائتمانية
186	123	قرض قصير الأجل
162	113	موردون واوراق دفع
63	141	مستحق الي طرف ذو علاقة
30	28	التزامات ضريبية
681	551	اجمالي الالتزامات المتداولة ⑤
559	596	اجمالي الالتزامات ⑤ + ④ = ⑥
1226	1196	اجمالي حقوق الملكية والالتزامات ⑥ + ③

(2) قائمة الأرباح والخسائر المقارنة عن الفترة المنتهية في 2019/12/31 (القيمة بالمليون جنية مصري)

2018	2019	بيان
1096	921	المبيعات
(929)	(791)	تكلفة المبيعات
167	130	مجمّل الربح
(27)	(32)	مصروفات بيعيه وتسويقية
(27)	(37)	مصروفات عمومية وإدارية
-	(11)	التدهور في أرصدة العملاء
(27)	(19)	مصروفات أخرى
86	31	أرباح التشغيل
(66)	(41)	مصروفات وخسائر أخرى
11	66.5	إيرادات ومكاسب أخرى
31	56.5	الأرباح قبل الضريبة
(14)	(18.5)	ضريبة الدخل
17	38	أرباح العام
0.025	0.041	نصيب السهم في الأرباح

(3) قائمة الدخل الشامل المقارنة عن الفترة المنتهية في 2019/12/31 (القيمة بالمليون جنية مصري)

2018	2019	بيان
17	38	أرباح العام
-	-	بنود الدخل الشامل الأخر
17	38	إجمالي الدخل الشامل عن العام

(4) قائمة التدفقات النقدية المقارنة عن الفترة المنتهية في 2019/12/31 (القيمة بالمليون جنية مصري)

2018	2019	البيان
(27)	221	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(13)	(30)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
53	(150)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
13	41	التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
7	20	النقدية وما في حكمها في أول المدة
20	61	النقدية وما في حكمها في نهاية المدة

(5) قائمة التغير في حقوق الملكية المقارنة عن الفترة المنتهية في 2019/12/31 (القيمة بالمليون جنية مصري)

2018	2019	البيان
600	600	رأس المال المصدر والمدفوع
10	40	احتياطات
(127)	(78)	خسائر مرحلة
17	38	صافي ربح العام
500	600	إجمالي حقوق الملكية

(6) أهم الإيضاحات بشأن القوائم المالية

1. أسس إعداد القوائم المالية: تم إعداد القوائم المالية بالجنيه المصري وفقا لافتراض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية فيما لم يصدر بشأنه معايير محاسبة مصرية والقوانين واللوائح السارية.
2. التقديرات المحاسبية والافتراضات الرئيسية: يتم استخدام تقديرات معقولة كأساس لإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. وتعتمد تقديرات الإدارة على خبراتها التاريخية، ويتم مراجعتها.
3. فيما يتعلق بالمبيعات والاعتراف بالإيراد: يتم قياس المبيعات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وقامت الشركة بداية من عام 2020 بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (48) بعنوان الايراد من العقود مع العملاء والذي حل محل معيار المحاسبة المصري رقم (11) المرتبط بالإيراد ومعيار المحاسبة المصري رقم (8) المرتبط بعقود الانشاءات.
4. وتظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الاهلاك والخسائر المتراكمة نتيجة تدهور قيمة الأصول الثابتة ويتم استخدام طريقة القسط الثابت مع اختلاف العمر الإنتاجي باختلاف نوع الأصل الثابت.
5. تمثل الخسائر المرحلة للعام بمبلغ 78 مليون جنيه ووجود رأس المال العامل سالب بمقدار 5 مليون جنيه (اجمالي الأصول المتداولة 546 مليون جنيه تقل عن اجمالي الالتزامات المتداولة 551 مليون جنيه).
6. تعرض العالم الي وباء كورونا في أواخر عام 2019 ، مما أدي الي حظر التعاملات مع بعض دول العالم ، كما تأثرت مصر بهذا الوباء تأثيرا ملموسا علي القطاعات الاقتصادية بوجه عام وادت في معظم الأحوال الي انخفاض ملموس من الأنشطة الاقتصادية ويعتمد حجم تأثير الاحداث المشار اليها علي المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الاحداث وما يترتب عليها من اثار، كما فرضت الدولة اجازات اجبارية للعاملين وهو ما قد يؤثر بالتبعية علي نشاط الشركة من خلال صعوبة تحصيل مستحقاتها من العملاء وتكدب الشركة لمصروفات مرتبطة بالعمالة دون تحقيق العائد من هذه المصروفات مما قد يؤثر علي النشاط التشغيلي للشركة.

ثانيا: مرفقات القوائم المالية

تقرير مراقب حسابات الشركة (س) لعام 2019 وفقاً لمعيار المراجعة المصري 570 لعام 2008، المرفق مع القوائم المالية للشركة والمعتمدة من مجلس الإدارة الي رئيس قطاع الإفصاح بالبورصة المصرية.

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة (س) (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركه س (شركة مساهمة مصرية) "والمتمثلة في قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2019 وكذا قوائم الأرباح والخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئوله عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها .وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية .وتتطلب هذه تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية .وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ .ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة .وتتضمن عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة في 31 ديسمبر 2019، وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

لفت الانتباه

وبدون اعتبار ذلك تحفظاً على رأينا كما يظهر في الفقرة السابقة، نود لفت انتباهكم إلى ان الإيضاح رقم (5) على القوائم المالية والتي تشير إليوجود خسائر مرحلة للعام بمبلغ 78 مليون جنيه وكذلك وجود رأس المال العامل سالب بمقدار 5 مليون جنيه (اجمالي الأصول المتداولة 546 مليون جنيه - اجمالي الالتزامات المتداولة 551 مليون جنيه). وكذلك يشير الايضاح رقم (6) إلي تعرض العالم إلي وباء كورونا في أواخر عام 2019، مما أدى إلي حظر التعاملات مع بعض دول العالم ، كما تأثرت مصر بهذا الوباء تأثيراً ملموساً علي القطاعات الاقتصادية بوجه عام وادت في معظم الأحوال الي انخفاض ملموس من الأنشطة الاقتصادية ويعتمد حجم تأثير الاحداث المشار اليها علي المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الاحداث وما يترتب عليها من اثار، كما فرضت الدولة اجازات اجبارية للعاملين وهو ما قد يؤثر بالتبعية علي نشاط الشركة من خلال صعوبة تحصيل مستحقاتها من العملاء وتكبد الشركة لمصروفات مرتبطة بالعمالة دون تحقيق العائد من هذه المصروفات مما قد يؤثر علي النشاط التشغيلي للشركة، هذه الظروف، تشير إلي وجود شكوك جوهرية يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية علي قدرة الشركة علي الاستمرار كمنشأة مستمرة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: 29 مارس 2020

مراقب الحسابات

.....

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

س.م.م رقم (.....)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (.....)

● الأسئلة الخاصة بعينة المستثمرين

في ضوء تحليلك وقراءتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات المرفق، يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

Q1- بناءً على تحليلك للقوائم المالية للشركة لعامي 2018، 2019 فإن أفضل توصيف للشركة الحالية يتمثل في حالة:

تعر تام	تعثر الي حد ما	محايد	رواج الي حد ما	رواج تام
()	()	()	()	()

Q2- بناءً على إجابتك السابقة هل توافق على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المرفق؟

لا أوافق تماما	لا أوافق إلي حد ما	محايد	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق تمام
()	()	()	()	()

Q3- هل توافق على الاستثمار في سهم الشركة س؟

لا أوافق تماما	لا أوافق إلي حد ما	محايد	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق تمام
()	()	()	()	()

Q4- إذا علمت أن السعر السوقي للسهم في نهاية 2019 يساوي 1.37 جنيه فهل تتوقع أن هذا

السعر في 31 ديسمبر 2020 سوف: (ضع علامة صح (✓) امام اختيار واحد فقط)

يقبل أو يزيد عن 1.37 جنيه	يثبت عند 1.37 جنيه
()	()

● الأسئلة الخاصة بعينة المقرضين

في ضوء تحليلك وقرءاتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات المرفق، يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

(Q) هل توافق على أن تقرير مراقب الحسابات المرفق بشكله ومحتواه الحالي:

البند	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
(Q01) يؤكد لكم أن القوائم المالية التي تمت مراجعتها خالية من التحريف الجوهرى.					
(Q02) يوفر لكم معلومات عن حجم أعمال المراجعة التي تم أداؤها بشكل واضح.					
(Q03) يجعلكم تدركون أن المعايير الحالية للمراجعة توفر إرشادات مهنية واضحة لمراقب الحسابات.					
(Q04) يطمئنكم بأن المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية كاملة ومحايدة.					
(Q05) يقدم لكم معلومات مالية مفيدة عن الشركة					
(Q06) يقدم لكم معلومات غير مالية مفيدة عن الشركة					
(Q07) يفيدك لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان للشركة					

(2) افترض أن الشركة (س) تقدمت للبنك الذي تعمل فيه للحصول على قرض طويل الأجل لمدة 5 سنوات بضمان الأصول الثابتة والتي تبلغ صافي قيمتها الدفترية 347 مليون جنيه، في ضوء المعلومات السابقة:

● (Q08) هل توافق مبدئياً على منح الشركة هذا القرض؟

● نعم () ● لا ()

● (Q09) في حالة إجابتك بنعم، ضع علامة (✓) عند قيمة القرض الذي توافق على منحه:

150 مليون	175 مليون	200 مليون	225 مليون	250 مليون	275 مليون	300 مليون	مبلغ آخر وهو
()	()	()	()	()	()	()	()

(Q10) بفرض أنه تمت الموافقة على منح القرض وعلمت أن سعر الائتمان والخصم المعلن من قبل البنك المركزي يبلغ 9.75 %، ضع علامة صح (✓) عند سعر الفائدة الذي تري تحمليه لهذا القرض:

- أكبر من 8 % إلي 9.75 % ()
- أكبر من 9.75 % إلي 11 % ()
- أكبر من 11% إلي 14 % ()
- أكبر من 14% إلي 17% ()
- أكبر من 17% ()

الحالة التجريبية الثانية

أولاً: القوائم المالية والإيضاحات المتممة

افترض كما في الحالة الاولي أن كافة المعلومات الخاصة بالشركة كما هي، عدا أن مراقب حسابات الشركة أعد تقريره وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية ويظهر هذا التقرير كما يلي:

ثانياً: مرفقات القوائم المالية

تقرير مراقب الحسابات للشركة (س) لعام 2019 وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي الشركة (س)

فقرة الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لشركة (س) شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2019 قوائم الأرباح والخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية وذلك عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المتممة وملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المذكورة تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة (س) في 31 ديسمبر 2019، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير التقرير المالي الدولي وفى ضوء القوانين واللوائح ذات الصلة بإعداد هذه القوائم المالية.

فقرة أساس الرأي

تم إجراء عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية. تم وصف مسئولياتنا وفقاً لتلك المعايير في الفقرة الخاصة بمسئولية مراقب الحسابات في التقرير. نحن مستقلون عن الشركة، كما قمنا بالوفاء بمسئوليتنا الأخلاقية الأخرى، وذلك وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية المراجعة. كما أن الأدلة التي قمنا بالحصول عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء الرأي.

فقرة عدم التأكد الجوهرية بشأن الاستمرارية

نود نلفت انتباهكم إلى أن الإيضاح رقم (5) على القوائم المالية والذي يشير إلى وجود خسائر مرحلة للعام بمبلغ 78 مليون جنيه وكذلك وجود رأس المال العامل سالب بمقدار 5 مليون جنيه (اجمالي الأصول المتداولة 546 مليون جنيه - اجمالي الالتزامات المتداولة 551 مليون جنيه). وكذلك يشير الإيضاح رقم 6 إلى تعرض العالم إلى وباء كورونا في أواخر عام 2019، مما أدى إلى حظر التعاملات مع بعض دول العالم، كما تأثرت مصر بهذا الوباء تأثيراً ملموساً على القطاعات الاقتصادية بوجه عام وادت في معظم الأحوال إلى انخفاض ملموس من الأنشطة الاقتصادية ويعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار، كما فرضت الدولة اجازات اجبارية للعاملين وهو ما قد يؤثر بالتبعية على نشاط الشركة من خلال صعوبة تحصيل مستحقاتها من العملاء وتكبد الشركة لمصروفات مرتبطة بالعمالة دون تحقيق العائد من هذه المصروفات مما قد يؤثر على النشاط التشغيلي للشركة، وهذه الظروف تشير إلى وجود عدم تأكد جوهرية. قد يؤدي لشك جوهرية في قدرة الشركة على الاستمرار.

فقرة أمور المراجعة الأساسية

كما هي

فقرة مسئوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية:

كما هي

فقرة مسئولية مراقب الحسابات:

كما هي

التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

كما هي

شريك المراجعة

مراقب الحسابات

تاريخ التقرير

عنوان مراقب الحسابات

● الأسئلة الخاصة بعينة المستثمرين

في ضوء تحليلك وقراءتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات المرفق، يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

Q5- بناءً على تحليلك للقوائم المالية للشركة لعامي 2018، 2019 فإن أفضل توصيف للشركة الحالية يتمثل في حالة:

تعثّر تام	تعثّر إلي حد ما	محايد	رواج إلي حد ما	رواج تام
()	()	()	()	()

Q6- بناءً على إجابتك السابقة هل توافق على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات المرفق؟

لا أوافق تماما	لا أوافق إلي حد ما	محايد	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق تمام
()	()	()	()	()

Q7- هل توافق على الاستثمار في سهم الشركة س؟

لا أوافق تماما	لا أوافق إلي حد ما	محايد	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق تمام
()	()	()	()	()

Q8- إذا علمت أن السعر السوقي للسهم في نهاية 2019 يساوي 1.37 جنيه فهل تتوقع أن هذا السعر في 31 ديسمبر 2020 سوف: (ضع علامة صح (✓) امام اختيار واحد فقط)

يقبل أو يزيد عن 1.37 جنيه	يثبت عند 1.37 جنيه
()	()

● الأسئلة الخاصة بعينة المقرضين

في ضوء تحليلك وقراءتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات المرفق، يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

(Q) هل توافق على أن تقرير مراقب الحسابات المرفق بشكله ومحتواه الحالي:

موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	البند
					(Q11) يؤكد لكم أن القوائم المالية التي تمت مراجعتها خالية من التحريف الجوهرى.
					(Q12) يوفر لكم معلومات عن حجم أعمال المراجعة التي تم أداؤها بشكل واضح.
					(Q13) يجعلكم تدركون أن المعايير الحالية للمراجعة توفر ارشادات مهنية واضحة لمراقب الحسابات.
					(Q14) يطمئنكم بأن المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية كاملة ومحايدة.
					(Q15) يقدم لكم معلومات مالية مفيدة عن الشركة
					(Q16) يقدم لكم معلومات غير مالية مفيدة عن الشركة
					(Q17) يفيدك لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان للشركة

(2) افترض أن الشركة (س) تقدمت للبنك الذي تعمل فيه للحصول على قرض طويل الأجل لمدة 5 سنوات بضمان الأصول الثابتة والتي تبلغ صافي قيمتها الدفترية 347 مليون جنيه، في ضوء المعلومات السابقة:

• (Q18) هل توافق مبدئياً على منح الشركة هذا القرض؟

• نعم () • لا ()

• (Q19) في حالة إيجابتك بنعم، ضع علامة (✓) عند قيمة القرض الذي توافق على منحه:

150 مليون	175 مليون	200 مليون	225 مليون	250 مليون	275 مليون	300 مليون	مبلغ آخر وهو
()	()	()	()	()	()	()	()

(Q20) بفرض أنه تمت الموافقة على منح القرض وعلمت أن سعر الائتمان والخصم المعلن من قبل البنك المركزي يبلغ 9.75 %، ضع علامة صح (✓) عند سعر الفائدة الذي تري تحميله لهذا القرض:

- أكبر من 8 % إلي 9.75 % ()

- أكبر من 9.75 % إلي 11 % ()

- أكبر من 11% إلي 14 % ()

- أكبر من 14% إلي 17% ()

- أكبر من 17% ()

